جامعة 8 ماي 1945 قالمة

قـــــالمـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

التمويل المصغر كاستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة

- حالة الجزائر -

إعداد الطالبتين:

جميلة مروش

نجاح دبابي

إشراف الأستاذ:

باهي موسى

السنة الجامعية:2021/2020

شكر وعرفان

قال الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام:"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم فادعو له".

إليك أستاذنا الفاضل"الباهي موسى" تقبل منا جزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير على ما أكرمتنا به من مساعدة، نصح وتوجيه دون كلل أو ملل، كنت لنا نعم القدوة علما وخلقا نسأل الله أن يجازيك عنا خير جزاء.

إهداء

الحمد لله الذي سهل أمري وأعطاني القوة والصبر ليكتمل عملي ويتحقق مرادي، إليه أتوب وعليه أتوكل وبه أستعين

إلى سيد الخلق وحبيب المتقين سيدنا"محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى رمز الصدق والطيبة إلى إخواني:"بلقاسم"،"أبوبكر"،"اسماعين"،"وليد"،"كريم"

إلى زوجات إخواني"حميدة"،"سمية"

إلى أخواتي:"فوزية"،"نوال"،"سعاد"، "وهيبة"، وإلى رفيقة دربي وتوأمي"جزيرة"

إلى الكتاكيت الصغار:"أيوب"،"مرام"،"سيدرا"،"ريتال"،"نرجس"،"أكرم"

إلى أغلى الصديقات وأحبهم إلى قلبي "ياسمين"

إلى أقاربي، وإلى كل أصدقائي الذين عرفتهم طول مشواري الدراسي وأحبتي رعاهم الله ووفقهم

إلى صديقتي وحبيبتي الغالية التي تقاسمت معي أعباء العمل"نجاح"

وإلى ابنتهاالكتكوتة"إيلاف"

جميلة مروش

الإهداء

بعد الصلاة و السلام على خير الأنام محمد عليه أفضل السلام أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بفضل الله عز وجل إلى :

من عانى الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه الآن ..... أمي و أبي

ومن سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة .....زوجي

وإلى أملي المتجدد في الحياة..... ابنتي (إيلاف)

وكل عائلتي التي تتطلع إلى نجاحاتي بنظرات أمل وبالأخص أخواتي و والدة زوجي و أيضا خالتي

و لصديقتي و زميلة دربي.... .جميلة

وكل أساتذتي و زملائي في قسم العلوم الاقتصادية

كما لا أنسى أن أخص بالذكر الدكتور الباهي موسى الذي أشرف على المذكرة

نجاح دبابي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
الإهداء	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
قائمة الاختصارات	III
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ-....ت
الفصل الأول : الإطار النظري للتنمية المستدامة	**04 - 35**
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.	06
المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة	06
أولا: لمحة عن تطور مفهوم التنمية:	06
ثانيا: نبذة تاريخية عن تطور مفهوم التنمية المستدامة	08
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	11
أولا: تعريف التنمية المستدامة	12
ثانيا: القمم الرئيسية للتنمية المستدامة:	13
ثالثا:خصائص التنمية المستدامة	14
المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة، أهميتها وأهدافها	15
أولا: مبادئ التنمية المستدامة	15
ثانيا: أهمية التنمية المستدامة	17
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة	17
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها وإستراتيجياتها	21
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	21
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	25
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة	26
أولا: مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة	26
ثانياً: مزايا اعتماد إستراتيجية التنمية المستدامة	27
ثالثاً:أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	27
رابعا : تكامل عناصر التنمية المستدامة	28

قائمة المحتويات

المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة ،دور فئات المجتمع في تحقيقها والتحديات التي تواجهها	29
المطلب الأول: آليات تمويل التنمية المستدامة	29
أولا: وسائل التمويل التقليدية:	29
ثانيا: الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة	31
المطلب الثاني: دور فئات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة	32
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	34
خلاصة	35
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر	**60 – 36**
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر	38
المطلب الأول: نشأة التمويل المصغر ومفهومه	38
أولا: نشأة و تطور التمويل المصغر	38
ثانيا: مفهوم التمويل المصغر	40
1 -تعريف التمويل المصغر	40
2-خصائص التمويل المصغر	41
المطلب الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أهميته وأهدافه	42
أولا: مبادئ التمويل المصغر	42
ثانيا: أهمية التمويل المصغر	43
ثالثا : أهداف التمويل المصغر	44
المطلب الثالث: منتجات التمويل المصغر	45
المبحث الثاني: مؤسسات التمويل المصغر	47
المطلب الأول: مفهوم مؤسسات التمويل المصغر	47
أولا: تعريف مؤسسات التمويل المصغر	47
ثانيا: خصائص مؤسسات التمويل المصغر	48
المطلب الثاني: أنواع مؤسسات التمويل المصغر ومصادر تمويلها	49
أولا: أنواع مؤسسات التمويل المصغر	49
ثانيا: مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر	50
المطلب الثالث: العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر	51
المبحث الثالث: عملاء التمويل المصغر، التحديات التي تواجهه وأثره في تحقيق التنمية المستدامة	52
المطلب الأول: عملاء التمويل المصغر	52

قائمة المحتويات

أولا: تعريف عملاء التمويل المصغر	52
ثانيا: خصائص عملاء التمويل المصغر	53
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل المصغر	55
المطلب الثالث: أثر التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة	55
أولا: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية	55
ثانيا: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية	56
ثالثا: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية البيئة	57
خلاصة	60
الفصل الثالث :دراسة تحليلية لتجربة الجزائر في التمويل المصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	**101 – 61**
تمهيد	62
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	63
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها في الجزائر	63
المطلب الثاني: سياسة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	68
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها	74
أولا: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة	74
ثانيا: التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة	75
المبحث الثاني :تجربة التمويل المصغر في الجزائر	76
المطلب الأول : تعريف التمويل المصغر و أهميته في الجزائر	77
أولا: تعريف التمويل المصغر في الجزائر	77
1-تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر	78
ثانيا: أهمية التمويل المصغر في الجزائر	78
المطلب الثاني: الجهات المانحة للتمويل الأصغر في الجزائر	78
المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر في تطوير التمويل المصغر و التحديات التي تواجهها	80
أولا : إستراتيجية الجزائر في تطوير التمويل المصغر	80
ثانيا: التحديات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر	82
المبحث الثالث : دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	83
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE	83
أولا : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	83
ثانيا : الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة	84
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM	87

قائمة المحتويات

أولا : التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	87
ثانيا : الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة	88
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	95
أولا : تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	95
ثانيا : الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة	95
خلاصة	101
الخاتمة العامة	102
قائمة المراجع	105
ملخص	/

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 -1)	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	07
(1 -2)	القمم الرئيسية للتنمية المستدامة	13
(2 -1)	مراحل تطور التمويل المصغر	39
(3 -1)	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	89
(3 -2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	90
(3 -3)	حصيلة التمويل للفئات الخاصة	91
(3 -4)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	92
(3 -5)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	93
(3 -6)	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	93

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 -1)	المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	11
(1 -2)	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	24
(1 -3)	تكاملية أبعاد التنمية المستدامة	29
(2 -1)	العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل المصغر	53
(3 -1)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال2004-2020	64
(3 -2)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020	65
(3 -3)	الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	66
(3 -4)	معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2020	67
(3 -5)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	85
(3 -6)	منح القروض حسب التوزيع الجغرافي	86
(3 -7)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	86
(3 -8)	توزيع القروض الممنوحة حسب حجم التمويل	87
(3 -9)	مساهمة في التمويل الثلاثي	89
(3-10)	توزيع الفروض حسب الجنس	90
(3-11)	توزيع القروض حسب الفئة العمرية	91
(3-12)	توزيع القروض حسب الجنس	92
(3-13)	عدد المشاريع الممولة والخدمات غبر مالية الممنوحة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة	94
(3-14)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	97
(3-15)	توزيع القروض الممنوحة حسب حجم التمويل	98
(3-16)	توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة CNACإلى غاية 31 ديسمبر 2016 حسب القطاعات	99

قائمة الاختصارات :

الاختصار	أصل الاختصار	معناه باللغة العربية
OCDE	L'Organisation de Coopération et de Développement économic	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
CGAP	Consulting Groop to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
ANSEJ	Agence National de Soutien de L'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANJEM	Agence National de Gestion de Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse National d'Assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANADE	Agence Nationale d'Appuie de Développement de l'Entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

مقدمة عامة:

يمثل التمويل المصغر واحدا من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لكونه أداة تتحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، زيادة لآثاره البيئية المحدودة، والتي قد تنعدم في كثير من الأحيان، وقد أصبح التمويل الأصغر توجها دوليا سائدا، حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، لكونه الأداة الأقوى والأكثر فعالية خاصة في مساعدة الأسر والأفراد في الوصول إلى التعليم والصحة ورفع المستوى. وباعتبار أن معظم مؤسسات التمويل المصغر تحمل رسالة اجتماعية فهذه المؤسسات تسعى إلى الوصول إلى الأفراد المستبعدين من الخدمات المالية وتمكين المرأة وتعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي، ويجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل المصغر، بعدما ثبت أنه فعال اقتصاديا واجتماعيا.

تقدم برامج التمويل المصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للأشخاص القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل والذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم لا لشيء إلا لأنهم فقراء ومحدودي الدخل، ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة2005 السنة الدولية للتمويل المصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت مع بداية القرن الحالي لمواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل الأصغر من خلال إدخال العديد من الآليات التمويلية المصغرة، وتعتبر الجزائر من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية، كما تهمين فئة الشباب على تركيبتها السكانية، حيث تعمل الجزائر باستمرار من أجل إيجاد فرص عمل للشباب الذين يعتبرون الأكثر تضررا من البطالة، ضمن مايعرف بتمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، حيث تقدم مؤسسات التمويل المصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون الحصول على التمويل منالبنوك وبشروط مسيرة، وبالتالي توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة.

1-إشكالية البحث:

استنادا لما سبق تمت صياغة التساؤل الرئيسي والذي يعبر عن جوهر إشكالية الموضوع والذي يمكن طرحه على النحو التالي:

كيف يساهم التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ويتضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما لمقصود بالتنمية المستدامة؟ وإلى ماذا تدعو؟

-ما أهمية التمويل المصغر؟ ومن هم عملاؤه؟

-هل يمثل التمويل المصغر أحد الأساليب المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة؟

-هل يمكن لنظام التمويل المصغر أن يكون أسلوبا فعالا لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

2-فرضيات البحث:

يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات لاختبار صحتها، تتمثل في:

-يقصد بالتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتدعو إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما وقادرا على الصمود.

-يعتبر التمويل المصغر من بين الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمشاريع المصغرة، ويمنح لمختلف الشرائح.

- يمثل التمويل المصغر أحد الأساليب المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة.

-التمويل المصغر يمكن أن يكون بالفعل أداة فعالة للتنمية ومحاربة الفقر والبطالة بالجزائر حيث عمدت الجزائر على تشجيع ومساعدة الشباب والبطالين والفقراء من كافة الجوانب وخاصة الجانب التمويلي من خلال استحداث عدة وكالات تمويلية، تستخدم التمويل المصغر كأحد آلياتها التمويلية.

3-أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته كونه يعالج أحد الآليات المستحدثة في تمويل المشاريع الصغيرة ألا وهي التمويل المصغر، والتي تعتبر الأكثر فعالية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تم الاستعانة بها في الكثير من دول العالم، بالإضافة أنه يعالج أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول وهي دور هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة.

4-أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها؛
- إيضاح أهمية التمويل المصغر ومؤسساته؛
- إبراز الدور الفعال الذي يؤديه التمويل المصغر بوصفه إستراتيجية تنموية مبتكرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها؛

- إظهار واقع التمويل المصغر في الجزائر ومدى تحقيقه للتنمية المستدامة.

5-منهج البحث:

تم الاعتماد على مزيج من المناهج عند إعداد البحث، فتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي والتاريخي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع من سرد للنشأة والتعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث واستعراض الأدبيات العامة للتنمية المستدامة والتمويل المصغر، وتم استخدام المنهج التحليلي بالجانب التطبيقي لعرض تجربة الجزائر في هذا المجال.

6- الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة موضوع التمويل المصغر و التنمية المستدامة في العديد من البحوث و الدراسات، سواء تعلق الأمر بماهية الظاهرتين أو من خلال أثر كل منهما على الأخر، ومن بين هذه البحوث والدراسات ما يلي:

أ-دراسة ياسين حريزي تحت عنوان"**دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة-**" في 2013-2014. حيث قامت الدراسة من تأكيد أن التمويل المصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التي يستحدثها وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو وزيادة الصادرات ...إلخ، كما أن إشراك الفقراء في دائرة الإنتاج يؤدي لتقليص هدر الطاقات العاطلة، كما تم التوصل إلى أن تمويل الفقراء له بالغ الأثر في محاربة آثار الفقر السلبية في الجانب الاقتصادي مما يعزز من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ب- دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادرة في سنة 2003 والتي حملت عنوان" **هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة**". بينت الدراسة أن خدمات التمويل المصغر تمثل عاملا حاسم الأهمية لما له أثر قوي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، لأن مكافحة الفقر من خلال التمويل المصغر يساهم حسب الدراسة في تحسين تعليم الأطفال ويحسن الرعاية الصحية للفقراء ويمكن المرأة من أسباب القوة، وتطرقت الدراسة لدور التمويل المصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية مستشهدة بالتجارب والنتائج المحققة في عديد الدول، التي استخدمت التمويل المصغر في برامج مكافحة الفقر.

7-هيكلة البحث:

بغية الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع، تم تقسيم خطة البحث وفقا لثلاثة فصول، وذلك من خلا العناوين التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

قُسِّم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية، تم تقديم الإطار العام للتنمية المستدامة وتضمن مجموعة من العناصر بدءا بالتعرف على السياق التاريخي لتكور مفهوم التنمية المستدامة، ثم عرض مفهوم التنمية المستدامة ثم توضيح مبادئ التنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها، أما في المبحث الثاني فتم تناول أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها وكذلك التعريف بإستراتيجية التنمية المستدامة، وفي المبحث الثالث تمت الإشارة إلى آليات تمويل التنمية المستدامة ودور فئات المجتمع في تحقيقها والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر

قُسِّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، في المبحث الأول تم التعرف على نشأة التمويل المصغر ومفهومه ثم الإشارة إلى مبادئ وأهميته وأهدافه ومنتجات هذا النوع من التمويل، أما المبحث الثاني فقد خصّص للمفاهيم الأساسية المتعلقة بمؤسسات التمويل المصغر، أنواعها ومصادر تمويلها، أما في المبحث الثالث تمت الإشارة إلى عملاء التمويل المصغر والتحديات التي تواجهه ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تجربة الجزائر في التمويل المصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

في الفصل الثالث حاولنا دراسة حالة الجزائر من خلال تجربتها في التمويل المصغر وهل مكنها من تحقيق التنمية المستدامة، ولقد قُسِّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية أيضا. المبحث الأول كان قد خصص لعرض واقع التنمية المستدامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصص لتجربة الجزائر في التمويل المصغر، أما في المبحث الأخير فتم فيه دراسة تحليلية لتجربة الجزائر في التمويل المصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وأختتم الموضوع بخاتمة عامة تضمنت أبرز النتائج المتحصل عليها من خلال البحث إضافة إلى بعض التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد الفصل:

أصبحت التنمية المستدامة أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، ولقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان في إستوكهولهم عام 1972، ولا يخفى على أحد أن البيئة أصبحت من أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم ولقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة متضمنا مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فتحقيق التنمية المستدامة أصبح مطلبا ملحا باعتبارها النموذج التنموي البديل والأمثل الذي يأخذ بعين الاعتبار جل الاهتمامات المتزايدة وخاصة تلك الاهتمامات المتعلقة بالبيئة كالتلوث البيئي.

حيث تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط الخاصة بالتمويل المصغر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها وإستراتيجياتها.

المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة، دور فئات المجتمع في تحقيقها والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات، ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وابتداءا من السبعينات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية، ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

يتناول هذا المطلب أهم المحطات الفكرية في تطور المفاهيم المرتبطة بأدبيات التنمية المستدامة.

أولا: لمحة عن تطور مفهوم التنمية:

إن المتتبع لتأريخ مفهوم التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يحدد أنه حدث تطور مستمر وواضح على مفهوم التنمية، وكان هذا التطور هو استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبذلك نجد أن مفهومها اتخذ صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

ويوضح الجدول التالي تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

[1]-عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 29.

الجدول (رقم1-1): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأالعام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية-منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية؛ -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية؛ -إهمالالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانبمجتمعة).	الإنسان هدف التنمية(تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية= النمو الاقتصادي+التوزيع العادي	منتصف الستينات-منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية؛ -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات-منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية؛ -اهتمام متوسط	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية

			بالجوانب البيئية.	بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستديمة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية؛ -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية؛ -اهتمام كبير بالجوانب البيئية؛ -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، الأردن، 2006، ص34.

ثانيا: نبذة تاريخية عن تطور مفهوم التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو علىضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.[1]

[1]-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص21.

حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1968م من طرف نادي روما* حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية[1].ومع حلول عقد السبعينات، كانت معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك في الدول الرأسمالية قد وصلت حدودا جعلتها تتسبب في استنزاف مصادر الطاقة والموارد الطبيعية بسرعة أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة ولقد جاء كتاب"حدود النمو"في عام1972م ليحلل العلاقة بين النظم، وبناءا على معطيات تلك الدراسة، توصل الباحثون إلى نتيجة تقول: إن استمرار معدلات النمو في الإنتاج والاستهلاك على حالها من المتوقع أن يؤدي إلى إخفاق الطبيعة في إمداد الإنسان بحاجاته الأساسية في أواخر القرن الحادي والعشرين.[2]

ويعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية* عام 1987 المعروف باسم تقرير بورتلاند مستقبلنا المشترك نقطة تحول، حيث يمثل هذا التقرير أخطر وثيقة في القرن العشرين، وقد طالب بتطبيق مجموعة من التوصيات في إطار الأمم المتحدة من أجل تنمية مستمرة، كما دعا إلى عقد مؤتمر عالمي لتحديد التنمية المستدامة. وكان مفهوم الاستدامة هو المبدأ الأساسي للجنة بورتلاند ويركز هذا المبدأ على النمو الاقتصادي عن طريق إدارة المصادر الطبيعية بحيث يحافظ على نفس نوعية الحياة للأجيال المستقبلية و يصحبه تقدم اجتماعي وسياسي دون المساومة على احتياجات الأجيال المستقبلية.[3]

كما أعلن في قمة الأرض* التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992أنه"ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها.[4]وتم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام 1997 لاستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها، كذلك تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ سبتمبر 2002 على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 وقد أكدت مقررات جوهانسبورغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية:

---

*نادي روما: مركز أبحاث غير حكومي غير ربحي في زيورخ بسويسرا يضم اقتصاديين وعلماء وسياسيين من دول مختلفة لديهم اهتمامات مشتركة حول التحديات العالمية مثل الزيادة السكانية والاحتباس الحراري.

[1]-عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص15.

[2]-محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص219.

*اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: عبارة عن مجموعة أعضاء مشكّلة غالبيتها من السياسيون وموظفو الخدمة المدنية وخبراء البيئة حيث مثّل أعضاء اللجنة21 دولة مختلفة(من كل البلدان المتقدمة والنامية)، من أجل حشد البلدان للعمل معا من أجل التنمية المستدامة ومتابعتها.

[3]-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص160.

*قمة الأرض: أو قمة ريو هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. وكان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992. شارك في المؤتمر 172 حكومة.

[4]-عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2013، ص 138.

المياه، الطاقة، الصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث.[1]

وخلال الفترة الممتدة بين(03و14)ديسمبر سنة2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية* بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري، بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبنهاغن" سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.[2]

تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة* بريو ديجانيرو البرازيلية في 20-22 جوان 2012 ويسمى كذلك بمؤتمر ريو+20نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وقد حضر القمة 193 دولة، وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد: الوظائف اللائقة، الطاقة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي، المياه ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث،و لقد أعطى المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة، كما أضاف العديد من الأهداف. وفي سنة 2015 تم انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع 17 هدفا، 196 غاية و03 انجازات استثنائية لمدة 15 سنة(2015-2030)، وفي يناير 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، حيث تضع الدول المشاركة بعين الاعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية والإقليمية والعمل على تحقيقها في حدود إمكانياتها الاقتصادية.[3]

---

[1]-عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 349، 350.

*المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية: عقد في مركز بالي الدولي للمؤتمرات في نوسا دوا في بالي، إندونيسيا، وحضر ممثلون من أكثر من 180بلدا، إلى جانب مراقبين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وشمل المؤتمر اجتماعات عدة هيئات، منها المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(كوب13)، والاجتماع الثالث للأطراف في بروتوكول كيوتو، إلى جانب اجتماعات أخرى والهيئات الفرعية، واجتماع الوزراء.

[2]-عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره،ص17.

*مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: أو ما يعرف بمؤتمر ريو 20+ أو قمة الأرض، هو مؤتمر للأمم المتحدة الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل من13إلى 22 يونيو لعام 2012، ويعتبر المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الأهداف البيئية للمجتمع العالمي.

[3]-رحمة بلهادف وآخرون، **كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير"حدود النمو"1972 إلى "قمة الأمم المتحدة ل SDGs" 2015 – دراسة تقييمية-**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة 02، ص ص، 10، 11.

ويوضح الشكل التالي أهم المحطات التي مر بها تطور مفهوم التنمية المستدامة

الشكل(رقم1-1): المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

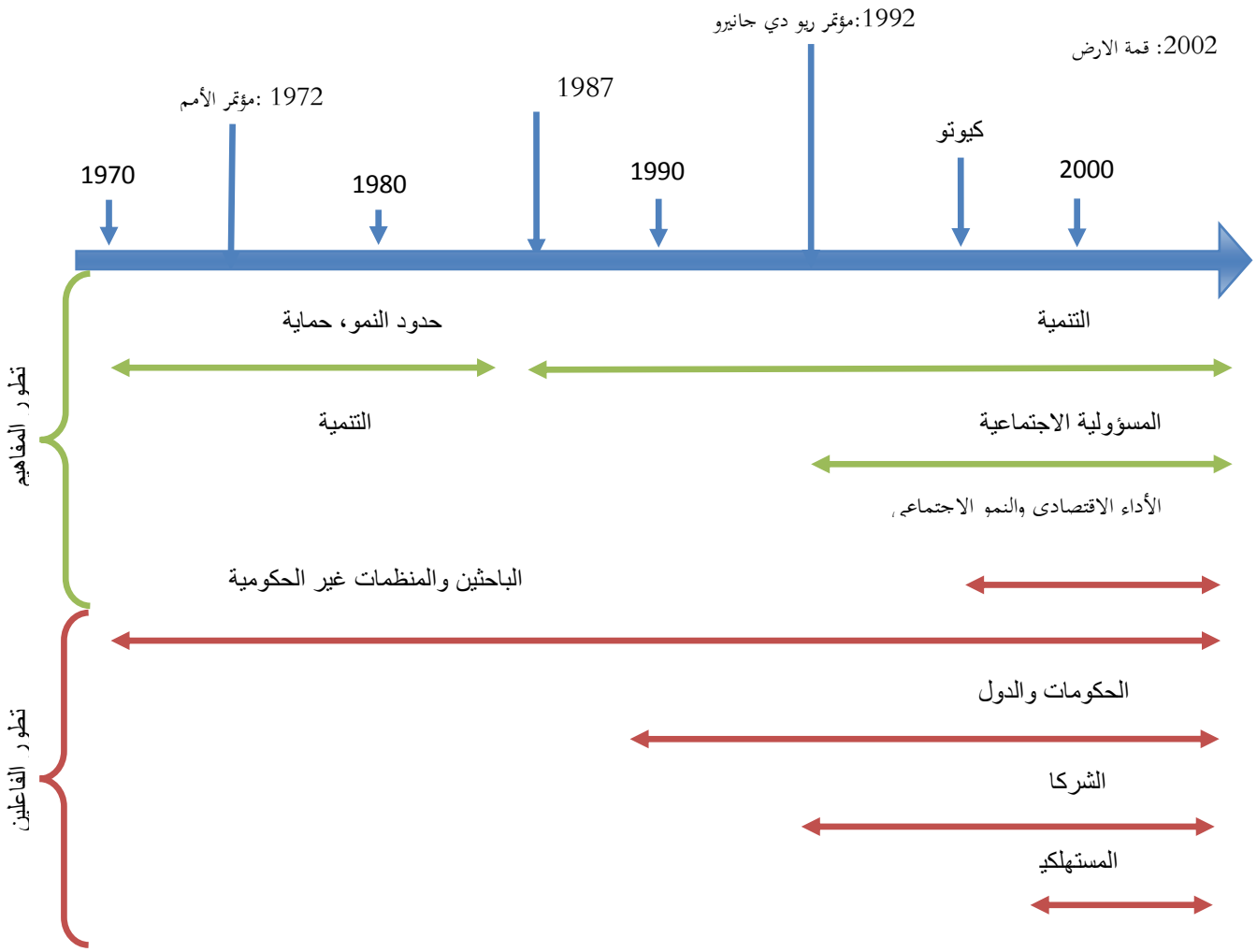

المصدر:عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظلتحدياتالتنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص20.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات تبلورت خطوطها عبر مجموعة من القمم والمؤتمرات، كما تميزت هذه الأخيرة بمجموعة من الخصائص.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

أولا-أ- لغة:

- التنمية في اللغة هي"النماء والزيادة والإكثار".

- الاستدامة في اللغة: استدمت الأمر، إذا تأنيت به، استدامة: تأنى فيه، وقيل: طلب دوامه، أدومه كذلك، واستدمت الأمرإذا تأنيت فيه.

أولا-ب- اصطلاحا:

تعني التنمية المستدامة المصلحة المشتركة بين سكان كوكب الأرض من حيث العدالة في كل شيء، ومراعاة الجانب الاقتصادي لتنظيم الحياة المعيشية، لتحقيق فرص لكافة البشر وعدم التفريق بين أبناء المجتمعات لكي تتحقق حياة اجتماعية مستقرة.[1]

وهناك العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة ولعل أبرزها مايلي:

أولا-ج-حسب تعريف الاقتصاديين:

عرفها الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 1989بأنها"عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي"، وعرفها قاموس ويبسترwebster"على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".[2]

كما عرفها وليم رولكزهاوسمدير حماية البيئة الأمريكية على أنها"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة".[3]

أولا-د-حسب تعريف المنظمات والمؤتمرات:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها"التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، وعرفها أيضا الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة 1987

[1]- محمد فريد عبد الله وآخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017،ص 13،14.

[2]-شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص33.

[3]-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص25.

للتنمية المستدامة على أنها"التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد و المجتمع". [1]

تم الاتفاق في مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث كما يلي:"هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو يتساوى مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، كما أشار المبدأ الرابع إلى:"أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".[2]

يقصد بها حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة " صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال القادمة ".[3]

ومنه يمكن أن نقول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإخلال بالتوازن البيئي.

ثانيا: المؤتمرات الرئيسية للتنمية المستدامة:

يوضح الجدول التالي أهم المؤتمرات الرئيسية للتنمية المستدامة:

الجدول(رقم2-1): المؤتمرات الرئيسية للتنمية المستدامة

القمم الرئيسية	أهم ماجاء فيها
قمة الأرض التي عقدت بريوديجانيرو في البرازيل عام 1992.	أعلن فيها أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة... وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها.
الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام 1997.	تم التأكيد فيها على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها، وأهيب بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام2002 صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.
إعلان الألفية سبتمبر 2000.	تم التأكيد فيه مجددا دعم رؤساء وحكومات 148دولة وحكومة لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والمتفق

[1]-إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة-دراسة تحليلية تطبيقية-**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2017، ص 42.

[2]-حامد أحمد الريفي، **التنمية المستدامة العربية-رؤية للتكامل الإقليمي-إدارة التغيير والتجديد-الآفاق-النتائج-**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018، ص 97.

[3]-صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2010، ص 34.

	عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(قمة الأرض)ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفا يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على"دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية.
المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة الذي عقد في غانا خلال الفترة من 7-9نوفمبر2001.	تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.
القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ سبتمبر2002.	تم التأكيد فيها على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة بحلول عام2005 وقد أكدت مقررات جوهانسبورغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية: المياه، الطاقة، الصحة،الزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإنارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث.

المصدر:من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية-العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة-**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص349، 350.

ثالثا:خصائص التنمية المستدامة

يمكن أن نقول أن التنمية المستدامة تتميز بجملة من الخصائص نذكرها:[1]

أ-التوازن:توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة من خلال الموازنة بين نشاطات الإنسان وما ينتج عنها و بين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ب-اتساع المدى:تربط التنمية المستدامة بين الحاضر والمستقبل وتحقق أهداف الجيل الحاضر و تضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل ،وهي بذلكذات بعد مستقبلي واسع المدى.

ج-التكامل:من خلال تحقيقها لمحاورها الثلاثة"العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو المتوازن، الاستدامة من خلال حماية البيئة"فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد و المجتمع، كما تساهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية و توفير الفرص المتساوية و الاحتياجات لجميع أفراد المجتمع و تتكامل الأهداف.

[1]- حامد الريفي ،**اقتصاديات البيئة –مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة** ، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية- مصر، 2015، ص270، 271.

د-تعدد الأبعاد:تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة آمنة له، لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي، لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتتعدد الأبعاد داخل استراتيجياتها اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا وبشريا وبيئياوأخلاقيا و قوميا.

هـ-تنمية البشر:لكي يصبح الإنسان مؤهلا للقيام بعملية التنمية لابد أن يكون مؤهلا بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الابتكار والمواجهة والمنافسة و لا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة وحتى يعيش الإنسان محافظا على القيم الاجتماعية والاستقرار.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة، أهميتها وأهدافها

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تعتبر كركائز لها،لما لها من أهمية في العالم وبدورها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستند إلى مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:[1]

1- تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشآت، وذلك من خلال ما يلي:

- تطوير وتنفيذ قائمة خاصة بالمبادئ الأخلاقية، والممارسات التي تلتزم الإدارة بتطبيقها داخل المنشأة.

2-دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة، وذلك من خلال ما يلي:

-دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وممارسات المنشأة؛

- تخطيط وتصميم وتشغيل النظم التي تدعم التنمية المستدامة؛

- تنفيذ ممارسات فعالة وابتكار وتحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي والبيئي وتعزيز الأداء الاقتصادي في نفس الوقت.

3-دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح، وذلك من خلال ما يلي:

-ضمان أجور عادلة وظروف عمل آمنة لجميع العاملين؛

- المشاركة البناءة مع العاملين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

[1]-محمد عباس بدوى، يسرى محمد البلتاجى، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الأولى، مارس2012، ص (23، 24).

- تنفيذ السياسات والممارسات الهادفة إلى القضاء على التمييز والمعاملة غير العادلة.

4-تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة، وذلك من خلال ما يلي:

-التشاور مع الأطراف المهتمة والمتأثرة لتحديد وتقييم وإدارة جميع الآثار الاجتماعية، الصحة، البيئة والاقتصادية المرتبطة بأنشطة المنشأة؛

- ضمان الفحص المنتظم، وتحديث نظم إدارة المخاطر؛

- إبلاغ الأطراف التي يحتمل أن تتأثر بدرجة كبيرة من مخاطر التعدين والمعادن بالتدابير التي سيتم اتخاذها لإدارة المخاطر المحتملة على نحو فعال.

5-البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء، وذلك من خلال ما يلي:

-تنفيذ نظام للإدارة التي تركز على التحسين المستمر لجميع جوانب العمليات التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على صحة وسلامة العاملين بالمنشأة؛

- اتخاذ جميع التدابير المعقولة والعملية للقضاء على الظلم، والإصابات والأمراض التي تصيب العاملين بالمنشأة؛

- تزويد جميع العاملين بتدريبات الصحة والسلامة.

6-البحث على التحسين المستمر لأدائنا البيئي، وذلك من خلال ما يلي:

-تقييم الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، والمتراكمة للمشاريع الجديدة؛

- تنفيذ نظام الإدارة البيئية والذي يركز على التحسين المستمر لاستعراض، منع، أو للتخفيف من الآثار البيئية الضارة؛

- تقديم طرق آمنة لتخزين النفايات المتبقية والمخلفات والتخلص منها.

7-المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها، وذلك من خلال ما يلي:

-الدخول بشكل عملي مع الأطراف المتضررة للمناقشة والرد على القضايا والصراعات بشأن إدارة الآثار الاجتماعية؛
- ضمان تفعيل الملائمة لإجراء تفاعل مستمر مع الأطراف المتضررة؛

- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

8- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة:

من خلال :[1]

-تقرير عن تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والأداء البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة؛

-توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب؛

-إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة من خلال عمليات التشاور

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة

تكمن أهمية التنمية المستدامة من خلال [2]:

-تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعة إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكل فئات المجتمع؛

-احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها فضلا عن تعزيز الوعي البيئي لدى السكان وتنمية إحساس الفرد بالمسؤولية الملقاة عليه تجاه المشكلات البيئة؛

-ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف أبناء المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي شامل سليم؛

-ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أو تدميره؛

-إعلام الجمهور وتوعيتهم بما يواجهون من تحديات لضمان المشاركة في الحفاظ على البيئة؛

-التركيز بوجه خاص على الأنظمة الاقتصادية المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أم مصادر مياه معرضة للنضوب أو للتلوث.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تمخض عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وضع 17 هدفا جديدا، والمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[3]:

---

[1]-المرجع نفسه،ص 25، 26.

[2]- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، **الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 57، 58.

[3]-الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017**، من الموقع الالكتروني :http://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017. تاريخ الاطلاع 26-04-2021، ص4،3 .

1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره، ويركز الهدف الأول على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل فيما تشمله تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

2-القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:

يتناول الهدف الثاني حاجة الإنسان إلى الحصول على غذاء صحي ، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. إن معالجة الجوع لا يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده، فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

يتناول هذا الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء الأمراض المعدية، والحد من الأمراض غير المعدية وغيرها من المخاطر الصحية، وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وجيدة وبأسعار معقولة، فضلا عن توفير التغطية الصحية لهم.

4- ضمان التعليم الفعال لكل الأطفال والشباب من أجل الحياة وتأمين سبل العيش:

يجب على كل البنات والصبيان أن يتموا التعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون ذا نوعية عالية وبكلفة يمكن تأمينها وذلك لتهيئة الأولاد والشباب لمواجهة تحديات الحياة الحديثة وتأمين سبل العيش الكريمة، كما أن من حق كل الشباب والبالغين أن يجدوا طريقة في أي مرحلة من حياتهم لمحو أميتهم وتعلم الحساب والمهارات الأخرى التي تساعدهم على كسب عيشهم من خلال وظائف لائقة أو من خلال أعمال خاصة بهم.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع:

ضمان المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وحكم القانون وحق الجميع المتساوي بالحصول على الخدمات، وخفض مستوى الفقر والمظاهر الأخرى لعدم المساواة التي تسبب عزل فئات من المجتمع، ومنع العنف والاستغلال والقضاء عليهما، وبخاصة بحق النساء والأطفال.[1]

[1]- هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 370.

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:

يرمي هذا الهدف إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، فضلا عن النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وإذا لم تحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحد من الفقر.

7-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة و موثوقة ومستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلا عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة المتجددة، ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تمويل وسياسات أكثر جرأة، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحا بكثير.

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:

النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، وعندما يكون هذا النمو مستداما وشاملا، يمكن لعدد أكبر من الناس أن يلتفتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة، ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي، ينبغي أن يكون هذا النمو سليما بيئيا وليس نتيجة للاستغلال غير المستدام للموارد.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار:

تشكل البنية التحتية والتصنيع والابتكار ثلاثة محركات للنمو الاقتصادي، وعندما يتم إدراج شمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:

يدعو هذا الهدف إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.[1]

[1]- الأمم المتحدة،مرجع سبق ذكره، ص (6 – 8).

11- تعزيز المدن الاجتماعية، المنتجة والمرنة:

جعل كافة المدن التي تقوم على إدماج كل فئاتها في المجتمع، وتكون آمنة ومنتجة اقتصاديا، وتهتم بحماية البيئة، وتتمتع بحكم محلي فعال يدعم التحول المدني السريع والمنصف.[1]

12-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة، وتحقيقا لهذه الغاية، يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، وضمان إدارة الموارد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.[2]

13- كبح التغير المناخي الذي يسببه البشر وضمان الطاقة المستدامة:

يتضمن ذلك كبح ظاهرة الانحباس الحراري وانطلاق الغازات من مصادر الطاقة المختلفة والصناعة والزراعة والبيئات الاصطناعية وتغيير استخدامات الأرض، و ذلك من أجل ضمان حد أعلى لا يتجاوزه إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2020، ولوقف الأخطار التي تتزايد بشكل سريع والناتجة عن تغير المناخ، والترويج للطاقة المستدامة كبديل وتأمينها للجميع.[3]

14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة:

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض، إن الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغير المناخ(بما في ذلك تحمض المحيطات)وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تعرض للخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

يمكن أن تساعد النظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغير المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة، كما تنتج النظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد، ويركز هذا الهدف على الحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية على اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.

[1]- أحمد هادي الفراجي،مرجع سبق ذكره، ص 371.
[2]- الأمم المتحدة،مرجع سبق ذكره، ص 9.
[3]- أحمد هادي الفراجي، مرجع سبق ذكره، ص 372.

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات:

تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع صميمية بالنسبة للتنمية المستدامة، ولا يزال التقدم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتا فيما بينهاوبين البلدان وداخلها.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيتطلب تحقيق الأهداف وضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ويعتبر تحقيق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ أمرا أساسيا لتحقيق خطة عام 2030، وكذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا، وقد أحرز تقدم تدريجي في هذه، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.[1]

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها وإستراتيجياتها

إن التنمية المستدامة مسار يعكس قابلية مجموعة من السكان على تنمية ثرواتها باستمرار، تتضمن أنماط فكرية وتنظيم اجتماعي حيث تشمل أبعاد رئيسية: اقتصادي، اجتماعي، بيئي وتكنولوجي، وكذا تتوفر على مجموعة من المؤشرات لقياسها، كما تتضمن كذلك مجموعة من الإستراتيجيات.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة في ما يلي[2]:

1-البعد الاقتصادي:

تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الاقتصادي بأفضل نوعية، ويشمل هدا البعد ما يلي:

-إيقاف تبديد الموارد؛

-تقليص تبعية البلدان النامية؛

[1]- الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص (10، 11).

[2]-خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2007، ص(29، 31.)

-تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها اتجاه التلوث ومعالجته؛

-المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت المداخيل؛

-تقليص الإنفاق العسكري.

2-البعد الاجتماعي:

ويركز على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية للشعوب، ويتضمن هذا البعد ما يلي:

-تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعهم؛

-الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛

-تفعيل دور المرأة؛

-ضمان الصحة والتعليم؛

-حرية الاختيار والديمقراطية.

3-البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وعلى هذا الأساس، يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، وهو يشمل ما يلي:[1]

-حماية الموارد الطبيعية؛

-الحفاظ على المحيط المائي؛

-صيانة التنوع البيولوجي؛

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

[1]-المرجع نفسه، ص 34.

4-البعد التكنولوجي:

يرتبط هذا البعد بالإطار المؤسسي لعملية تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة باعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، بالإضافة إلى تقييم مدى مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات. وبذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تشكل في مجموعها معيارا لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وإجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذا الصدد، ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي[1]:

-زيادة عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان؛

-زيادة أعداد المشتركين في خدمات الانترنيت كنسبة من عدد السكان؛

-زيادة أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحواسب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

وبشكل عام فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حق العيش في بيئة نظيفة.

-ويوضح الشكل **(رقم2-1)** ترابط أبعاد التنمية المستدامة

[1]-عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص (106، 107).

الشكل (رقم2-1): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على:محمد غنيم عثمان، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص41.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن الإشكالية الرئيسية بقيت تتمثل في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى، إلى جانب أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل وتقييم فاعلية وأثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية.[2]

وتتمثل مؤشرات قياس التنمية المستدامة في ما يلي[3]:

أ-التعديل البيئي التقريبي للناتج الوطني:يقوم على قيمة الناتج الوطني الصافي ويستبعد منه قيم الاستهلاك للعناصر مثل رأس المال الطبيعي والتغيير في تدفقات التلوث، ويعد مؤشرا تقريبيا لغياب عدد من عناصر مخزون رأس المال الطبيعي من الحساب.

ب-المدخرات الحقيقية:هذا المؤشر يقارن بين مجموع الاستهلاك من رأس المال المستثمر ورأس المال الطبيعي مع المبلغ المعاد استثماره في الاقتصاد.

ج-الناتج الأولي الصافي بالنسبة للاستهلاك:يقيس هذا المؤشر المنتج من الموارد الأولية وينسبه إلى الاستهلاك ويستخدم هذا المؤشر في مجال الطاقة.

د-المجال البيئي:يقيس العدالة في التوزيع وتخصيص الموارد في العالم، فهو يحدد ما إذا كان نصيب الدولة من الموارد المستهلكة أكبر أو أقل من نصيبها في العالم.

هـ-مؤشر الرفاهية للاقتصاد المستدام ومؤشر التقدم الحقيقي:تتضمن هذه المؤشرات مدى التوزيع العادل للدخل مثلما تقيس مستويات التدهور البيئي ونسبة العمل غير مدفوع الأجر.

---

[1]- عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[3]- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص(59، 60).

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاتها في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة. وتمثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، وحتى الإقليمي. وقد تحولت إستراتيجية التنمية المستدامة منذ عام 1992 من إستراتيجية وطنية بيئية إلى إستراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية،وذلك ما شددت عليه قمة الأرض.

أولا: مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة ب :[1]

أنها عملية مستقلة وتشاركية ومتواصلة الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على مستويين الوطني والمحلي. وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة. كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي. وفي هذا السياق تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها "مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك".

ولا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة، إذ لكل بلد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا لظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة فيه.وعليه، فإن إتباع نهج موحد للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن ومن المهم توخي الاتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجيات والعمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة ومتكاملة. كما لا ينبغي اعتبار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خطة جديدة أو عملية تخطيط منفصلة تضاف إلى عمليات التخطيط القائمة،بل تعد تعديلا للعمليات الموجودة بحيث تتقيد بمبادئ التنمية المستدامة،وهي أيضا عملية مستمرة، وليست مشروعا استثنائيا لإصدار وثيقة.

وتعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير،وهي توفر إطارا للتفكير المنهجي في كل المجالات. كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور والتفاوض والتوسط والتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوت فيها المصالح.

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، " **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2009، ص39.

ويمكن لإستراتيجية التنمية المستدامة أن تزود البلدان بالقدرات على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات، واستحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية ،وتخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد، ووضع جداول زمنية لتنفيذ أعمالها.

ثانياً: مزايا اعتماد إستراتيجية التنمية المستدامة

ويمكن القول إن لإستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا المهمة، وهي:[1]

1) تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة، وذلك بالمساعدة على تحديد الخيارات، الغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة.
2) تعزيز حشد الموارد(البشرية والمادية) على الصعيد الوطني والدولي دعما للتنمية المستدامة.
3) تخصيص الموارد بطريقة أكثر جدوى والمساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية على أساس أكثر إنصافا.
4) حل النزعات وتسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع والحكومة، وتوضيح التنازلات المتبادلة في مجال المكاسب والخسائر وتحديدها كميا.
5) تبني القدرات البشرية والمؤسسية بتوضيح الأهداف ووسائل تنفيذها في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بما يؤدي إلى بناء القدرات المتعددة التخصصات وخلق البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي المستدامين.

ثالثاً:أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية، ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها ما يأتي: [2]

1- **خلق ثقافة للتنمية المستدامة: ينبغي أن تشكل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا،** والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.
2- **إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:**تتطلب عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية، وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين، أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط، وينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية في السياسات التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.
3- **وضع آليات قانونية مناسبة وآليات للإنفاذ:**تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات، وكذلك العلاقة بين الناس وبيئتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض. ولما كانت عملية وضع الإستراتيجية الوطنية

[1]-نوزاد عبد الرحمن الهيق، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2]-تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة**، ص(22- 28).

للتنمية المستدامة ترتبط أساسا بإدارة العلاقات وتتطلب في كثير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة، فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنفاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الإستراتيجية.

4- **التنسيق الفعال:** لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها، وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية وهي مسألة حيوية لاستمرارها.

5- **الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة:** يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات علاوة على وسائط الإعلام للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد وأيضا بخصوص تنفيذ مشروعات وبرامج معينة.

6- **تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:** من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات/القدرات الموجودة، والأمور التي ستلزم لمختلف الآليات والإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات، وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي وغير النظامي، كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب.

رابعا: تكامل عناصر التنمية المستدامة:

إن تكامل الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، مع مراعاة انعكاساتها على المجموعات الاجتماعيةوالاقتصادية المختلفة للأجيال القادمة يطرح العديد من الصعوبات الفنية والسياسية للأجيال القادمة، حيث تحتاج البلدان لمواجهة هذه التحديات إلى رؤية للتقدم و إلى أين تريد أن تذهب في المستقبل، كما يجب أن تعكس هذه الرؤية القيمة الأساسية والجوهرية للبلد و أن يتم تقاسمها على نطاق واسع بين الجمهور و كذلك الجهات الفاعلة الاقتصادية وغيرها.

فكان لابد من تغير الشكل للتغلب على الانفصال بين المكونات، إلى الشكل المتحد في المركز التالي (الشكل) فهو يعبر بشكل أفضل عن الاستدامة و مدى تداخل و تكامل الأبعاد المؤلفة منها كما يبينمجموعة من الأبعاد متحدة المركز يمثل النظام الاقتصادي أصغر بعد، و الثاني يمثل النظام الاجتماعي بما في ذلك [1]:

-مجال العلاقات الاقتصادية، و هذا هو النظام الاقتصادي.

-مجال العلاقات الاجتماعية التي ليست جزءا من النظام الاقتصادي.

الجزء الثالث هو البعد البيئي و تمثل مجموعة من الموارد مما يتيح للأبعاد الأخرى القيام بالوظائف الخاصة بها ، لهذا السبب فإنه يشمل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية. و يجب أن لا يغيب عنا أن تحقيقواحد من الأبعاد لا يعنيبلوغ

[1]-معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجا)**، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015 ، ص76.

الآخرين، و يكون للإنسان الدور الفعال في تحديد نوعية علاقته مع الحدود التي يعمل بها ومن خلالها ويساعد الإنسان في تحديد نوعية العلاقة من خلال البعد المؤسساتي.

الشكل(رقم3-1): تكاملية أبعاد التنمية المستدامة

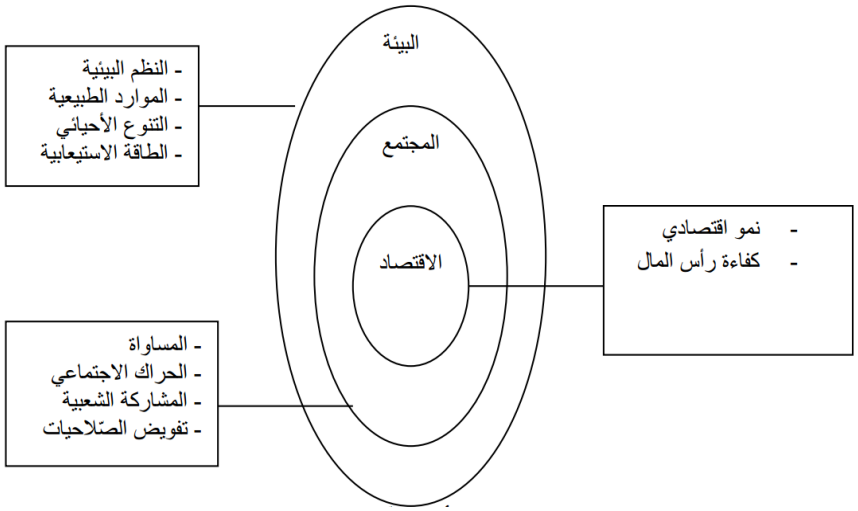

المصدر:معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجا)**، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، 78.

المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية المستدامة،دور فئات المجتمع في تحقيقها والتحديات التي تواجهها

تناولنا في هذا المبحث مختلف الآليات التي تمول التنمية المستدامة وكذلك الدور الذي تلعبه مختلف فئات المجتمع في تحقيقها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: آليات تمويل التنمية المستدامة

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية المستدامة ويتم تمويل هذه الأخيرة عن طريق عدة وسائل نذكرها كالآتي:

أولا-وسائل التمويل التقليدية:

تنقسم إلى وسائل التمويل الداخلية ووسائل التمويل الخارجية وهي [1]:

[1]-ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة، الجزائر،2000 -2015، ص (196-198).

أولا-أ-آليات التمويل الداخلي:

ويقصد بها جميع أنواع الموارد الحقيقية (جميع الموارد الطبيعية والبشرية و المالية)المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة،و تتمثل آليات التمويل الداخلي في:

أ-الادخار:هوذلك الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أويستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية و الحسابات لأجل).

ويمكن التمييز بين وجهتين للادخار:

***الادخار الاختياري:**ويقصد به ذلك الجزء من الدخل الذي يوفره الفرد طواعية،أي دون إلزام تشريعي بغرض تلبية حاجات مستقبلية ويتمثل في مدخرات قطاع الأعمال و مدخرات القطاع العائلي.

***مدخرات القطاع العائلي:**يتمثل في كونه ادخار اختياري نظرا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله المتاح بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص.

***مدخرات قطاع الأعمال:** يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها أي الأرباح المحتجزة وغير المحولة إلى ميزانية الدولة والتي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات.

ب-الادخار الإجباري:هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، وبتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي إضافة إلى التمويل التضخمي.

***الادخار الحكومي:**يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإرادات الحكومية الجارية و النفقات الجارية، و بالتالي يتمثل في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية.

***الادخار الجماعي:**هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة.[1]

أولا-ب-آليات التمويل الخارجي :

وتتمثل فيما يلي[2]:

[1]-المرجع نفسه، ص(199، 200).

[2]-سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، 1988، ص (409- 416).

أ-المعونات الأجنبية:تعني المنح و المساعدات الرسمية تلك التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى و كذلك التي تمنحها الهيئات الدولية و الإقليمية.

ب-القروض الأجنبية:وهي تلك القائمة على قواعد و الأسس المالية و التجارية السائدة وفقا لظروف السوق، مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة وفيما يلي أهم أشكال القروض الأجنبية:

***القروض الحكومية الثنائية(القروض العامة):**هي تلك التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة.

***القروض الخاصة:**هي القروض التي ترد إلى الدولة من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.

ج-الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة:هي تلك التي يملكها الأجانب و يدرونها، سواء كانت ملكية كاملة أو كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع المباشرة.

***الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الثنائية:**يمكن القول أن مبدأ المشاركة يفترض أن المشروع الاستثماري يتقاسم ملكيته رأس المال الأجنبي و الوطني على السواء وبالتالي ينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك، وفي معظم المشروعات المشتركة غالبا ما يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا ولكن ليس هناك ما يمنع أن يكون هذا الشريك حكومة أجنبية أو منظمة دولية وإن كان ذلك نادرا.

ثانيا-الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة:

يمكن تمويل التنمية المستدامة عن طريق أساليب التمويل غير التقليدية والتي نذكرها كالآتي:

-تمويل التنمية المستديمة من خلال التنمية النظيفة:دخل بروتكول كيوتو حيز التنفيذ عام 2005 ووضع ترتيبات محددة للدولة العضو منها إنشاء ما يسمى السلطة الوطنية، التي تعطي الموافقة الرسمية للدولة للبدء بأي مشروع يندرج ضمن آليات التنمية النظيفة، وتستطيع الدولة النامية أن تحصل على شهادة تخفيض الانبعاث و الولوج إلى السوق البيئي لبيع ما تحصل عليه من شهادات،ويساعد التمويل الموجه من خلال التنمية النظيفة الدولة النامية على بلوغ مستهدفاتها للتنمية المستدامة اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا كالهواء الأنقى و الماء الأنظف و توظيف العمالة و تشجيع الاستثمارات الخضراء المعتمدة على الطاقة النظيفة و المتجددة[1].

[1]-المرجع نفسه، ص364.

-رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي:هو تمويل المشاريع الاستثمارية لكل من المؤسسات الصغيرة و الحديثة،في مرحلة ما بعد الإنشاء من خلال المساهمة برأس مال وتقديم الخبرة و المشورة لتسيير هذه المؤسسات [1].

-التمويل المصغر:يعد التمويل المصغر أحد الاستراتيجيات المعتمدة ضمن إطار التنمية المستدامة كأحد الأدوات التمويلية الموجهة لشريحة معينة في المجتمع تضم الفقراء اقتصاديا والذين يمكنهم النهوض اجتماعيا و اقتصاديا بالبدء في مشروعات مصغرة.[2]

الشمول المالي:يمكن لشمول المالي أن يلعب دورا محوريا في خلق فرص العمل و الحد من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي المستدامة في هذا السياق ، يهدف القرض الإضافي المقترح إلى المساهمة في تحسين فرص المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التمويل. و من خلال تحسين عمليات الوساطة المالية ، يساعد المشروع على تحسين خلق فرص عمل في القطاع الخاص و المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل و دعم جهود القضاء على الفقر.[3]

المطلب الثاني: دور فئات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة

لابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية المستدامة:[4]

أ-دور الفرد في التنمية المستدامة:إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكلاالمستفدينمن خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل.

ب-دور الأسرة في التنمية المستدامة:للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح.

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكنون كذلك، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على الآخرين كما نحرص على أنفسنا.

---

[1]-براق محمد، بن زواي محمد الشريف، **رأس المال المخاطر –تجارب ونماذج -**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 16.

[2]-وثيقة معلومات البنك المركزي الأردني، **تنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة من أجل التمويل الشامل-التمويل الإضافي**، الأردن، 15 فبراير 2015، ص1.

[3] -المرجع نفسه،ص1.

[4]-عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى حول"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-2011/11/16، ص(10،11).

ج-دور المجتمع:يؤدي المجتمع دورا بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيأ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا به في بيئة سليمة. ويقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل.

د-دور القطاع الخاص:إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي تتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة،فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

وظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذه من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، وتستطيع الحكومات أن تؤدي في هذا الشأن دوراحاسما في إيجاد البيئة المواتية، وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص.

هـ-الدور الحكومي:إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية و لا ينفصل الاقتصاد عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها هو الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية وأن يكون منسجم مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تضعها وتطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

و-دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها:اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة.

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال ومابين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج

الشمولي للتنمية، هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود.[1]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

لعل من أبرزها و أهمها ما يلي:[2]

1-الزيادة المستمرة في عدد سكان العالم:إذ تشير الإحصائيات إلى ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140% خلال 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة،مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة؛

2-انتشار الفقر المدقع في العالم:إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو1.1 مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه الشرب والمؤونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10% من جميع الأمراض في البلدان النامية؛

3-عدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام و الأمن؛

4-مشكلة تراكم الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان و البطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية؛

5-استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات؛

6-تعرض مناطق من العالم بصفة دائمة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛

7-محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتها، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم؛

8-عدم ملائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

---

[1]-المرجع نفسه، ص(12 ، 13).

[2]-عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى حول"إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15و16-11-2011، ص9.

خلاصة:

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للمفاهيم التنموية السابقة، حيث أصبحت مطلبا ملحا تسعى جميع الدول على تحقيقه كونه النموذج التنموي البديل والأمثل الذي يجمع بين الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، والذي يعمل على تحقيق الانسجام والتكامل بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية وتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط كما يرى البعض بل هي مفهوم جديد للنمو الاقتصادي يعمل على تلبية احتياجات الأفراد دون استنزاف موارد العالم المحدودة.

ولقد أخذت قضية التنمية المستدامة نطاقا واسعا في مؤتمرات رفيعة المستوى، كما سبق الذكر. وتوالت تواريخ جد هامة في هذا الشأن إلى أن تم وضع أهداف إنمائية لخمسة عشر سنة قادمة(2015-2030)، هذا ما يفسر توجه قادة العالم نحو تحقيق تنمية مستدامة تتضمن عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتقوم على إستراتيجية وطنية خاصة لكل دولة وفقا لإمكانياتها ومواردها تضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإقلال من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وهذا هو جوهر التنمية المستدامة، هذا وفي ظل العديد من المعوقات والتحديات التي يجب مجابهتها كعنصر التمويل اللازم للقيام بمشروع التنمية إضافة إلى قضايا أخرى كالتضخم السكاني وتناقص الموارد وقضية الفقر التي تؤرق العديد من الشعوب والذي يجب التقليل منه، ولعل أبرز الآليات المستخدمة هو التمويل المصغر.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر

تمهيد الفصل:

يشكل التمويل المصغر موضوع الساعة لما يكتسبه من أهمية في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول المتطلعة للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن الكثير من خدماتها تتوفر محليا.

وللتمويل المصغر دورا هاما في الحياة الاقتصادية، وخاصة في جانب تمويل المشاريع المصغرة ومساعدة ودعم المؤسسات والمقاولات المصغرة، مما يساهم في خلق الكثير من مناصب الشغل وخاصة في مناطق الأرياف والمناطق المعزولة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدعيم الفئات المحرومة والمستهدفة مما يساهم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل أي التنمية المستدامة.

حيث تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط الخاصة بالتمويل المصغر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل المصغر

المبحث الثالث: عملاء التمويل المصغر، التحديات التي تواجهه وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر

بدأ التمويل المصغر في أواسط سبعينيات القرن العشرين بتقديم الخدمات الإئتمانية والقروض للفقراء، والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية الرسمية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا، وافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي.

وقد اكتسب هذا النموذج شعبية وجرى تكراره منذ ذلك الحين في كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل، واليوم صار التمويل المصغر ينظر إليه بشكل متزايد، باعتباره مكونا من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، يتألف من عدة أطراف فاعلة تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص منخفضي الدخل.

المطلب الأول: نشأة التمويل المصغر ومفهومه

يلعب التمويل المصغر دورا مهما، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل لرفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة.

أولا: نشأة و تطور التمويل المصغر

ظهر التمويل المصغربداية عبر أساليب الإقراض الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت الجمعيات ثم المرابون وأخيرا ظهرت الهيئات المانحة مثل البنوك والمؤسسات غير الحكومية وغيرها، أما عن بدايات التمويل الأصغر الرسمي فمن الصعوبة تحديد نقطة البداية وإن كان له دلائل وجودية قديمة. [1]

ولقد ظهرت أول تجربة للتمويل المصغرفي بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95% ، وقد أثبت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مستعرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله، ثم شهد التمويل المصغرالانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول،

[1]-ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2013-2014، ص 31.

وفي إندونيسيا من طرف بنك راكيات، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى.[1]

-مراحل تطور التمويل المصغر:

مرت مسيرة التمويل المصغر العالمية عبر الزمن بمراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (رقم 1-2): مراحل تطور التمويل المصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: قبل 1950	-الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل المصغر؛ -قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل: إنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل المصغر عن طريق مؤسسة raiffeisenfriedrichwilhelm في ألمانيا، هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الانتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: 1950 إلى 1970	-الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون؛ -قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل المصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.
المرحلة الثالثة: 1970 إلى 1995	-التحول إلى برامج التمويل المصغر المبني على الأسس التجارية؛ -قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل المصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل؛ -قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الرابعة: 1995إلى 1997	-التوسع في التمويل المصغر المبني على الأسس التجارية؛ -قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة: 1997 إلى 2005	-اندفاع التمويل المصغر إلى وضع لوائح تنظيمية؛ -إنشاء مؤسسات تتعامل في القروض فقط قمة التمويل المصغر بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل المصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.

[1]-عبد الرحمن عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان "آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 03-04-05 ماي 2011، ص3.

المرحلة السادسة: مابعد 2005	-تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع؛ -توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة؛ -الاعتماد على برامج التمويل المصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل: إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل المصغر.

المصدر: يونس قرواط وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة-تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة-**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص49.

ثانيا: مفهوم التمويل المصغر

لا يوجد اتفاق بين علماء التمويل المصغر حول تعريف واحد للتمويل المصغر حتى قيل أن مفهوم التمويل المصغر مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده.

ثانيا-أ-تعاريف التمويل المصغر:

قبل التطرق إلى تعريف التمويل المصغر لابد من الإشارة إلى تعريف التمويل الذي يعرف على أنه"حصول الأفراد والشركات على الأموال(السيولة النقدية)من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية"، ومن بين المستفدين من التمويل أيضا إلى جانب الأفراد والشركات، الحكومات(المالية العامة)، والعديد من المنظمات والمؤسسات مثل المؤسسات التعليمية كالمدارس أو المنظمات غير الربحية".[1]

وبتعريف آخر هو"أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات". [2]

من خلال التعريفين نستخلص أن المقصود بالتمويل هو"توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات".[3]

أما فيما يخص تعريف التمويل الأصغر فهناك عدة تعريفات قدمت حوله، فيما يلي أهمها:

1- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية التمويل المصغر بأنه" الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية

[1]-طلحة الأنصاري، **مفهوم التمويل**، 22فبراير 2017، متاحة على الموقع الإلكتروني :http://www.alriyadh.com/1572838.تاريخ الاطلاع 26-05-2021.

[2]-رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

[3]-المرجع نفسه، ص 96.

أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة".[1]

2- يعرف التمويل المصغر بأنه"توفير الخدمات المالية في المقام الأول الائتمان، الأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة الرسمية".[2]

3-هو"تمويل يوجه للفقراء ومنخفضي الدخل لتقديم الخدمات المالية مثل الائتمان والمدخرات، التحويلات المالية والتأمين"[3]، كما يعني أيضا:"تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلا، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا، وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر"[4].

نستنتج مما سبق أن "التمويل المصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية".

ثانيا-2- خصائص التمويل المصغر

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل المصغر بالخصائص التالية:[5]

-تقديم القروض الصغيرة وقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛

-التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛

-استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛

-إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛

---

[1]-مصطفى طوطي، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، الجزائر، العدد السابع، جوان2017، ص83.

[2]-فتيحة بوهرين، **دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر-دراسة تجارب رائدة-**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص149.

[3]-سلومه موسى يحي بشارة، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان-دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص58.

[4]-روبرت بك آريستين، **الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر-المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه-** ، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء-مجموعة البنك الدولي-، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2003، ص10.

[5]-عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجيةالحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 3.

-الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛

-ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

-استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛

-فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛

-خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

المطلب الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أهميته وأهدافه

ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)مع أعضائها بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل المصغر، كما يمكن إدراك أهمية وأهداف التمويل المصغر على مستوى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

أولا: مبادئ التمويل المصغر

أصدرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)* مجموعة من المبادئ، تمثلت في ما يلي:[1]

-يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط، فهم مثل غيرهم يحتاجون إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة. فهم يحتاجون إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف المعيشية؛

-يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد وبناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية؛

-أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة، حيث يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظا في الحصول على خدمات البنوك؛

*المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP): هي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي. وتعمل على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العلمية والحوار النشط مع مقدمي الخدمات المالية وواضعي السياسات ومؤسسات التمويل لتطبيق تلك النهج على نطاق واسع.

[1]-براهيم بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجا-**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جانفي2021، ص 339، 340.

-يغطي التمويل المصغر تكلفته، وبالتالي يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، فالكثير من الفقراء غير قادين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات؛

-يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة، إذ يتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى؛

-على الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع، ويجب أن تقلل من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية، وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل المصغر المستقلة والقوية؛

-العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، لذا يجب أن يركز التمويل المصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال؛

-يعمل التمويل المصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، فالمعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، حيث أن كل من المتبرعين، المستثمرين، ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

ثانيا: أهمية التمويل المصغر

تكمن أهمية التمويل المصغر فيما يلي[1]:

-باستطاعة التمويل المصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل المصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛

-المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها؛

-إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال؛

-إن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد المحلي؛

[1]-مصطفى طوطي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2019، ص ص، 10، 11.

-يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل المصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛

-التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة. فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.[1]

ثالثا: أهداف التمويل المصغر

يساهم التمويل المصغر في تنمية المشاريع الصغيرة وتشكيل دعامة أساسية للتنمية المستدامة وذلك من خلال[2]:

-السماح لأشخاص محرومين من الخدمات المالية التقليدية بالبدء في نشاط متواضع مدر للدخل وبالتالي إمكانية تسديد القروض ومواصلة النشاط؛

-تشجيع الادخار لدى الفئات المستهدفة مما يحقق لهم مستقبلا أفضل؛

-التخفيف من معدلات الفقر والبطالة؛[3]

-يهدف التمويل المصغر إلى تقوية وتمكين الفئات السكانية، الأمر الذي يجعل منه فكرة جذابة وأن يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية؛

-يهدف التمويل المصغر إلى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها؛

-التمويل المصغر يهدف إلى تحقيق نمو الأعمال الصغيرة وتنويع أنشطتها، كما يهدف إلى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ومن ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

[1]-فتيحة بوهرين، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2]-سلومه موسى يحي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 66، 67.

[3]-عبد الحميد عبد المطلب، **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص34.

المطلب الثالث: منتجات التمويل المصغر

التمويل المصغر هو تقديم خدمات مالية ملائمة ومعقولة التكلفة للفقراء ومحدودي الدخل، ورغم أن التمويل المصغر كان يعنى بالأساس بتقديم قروض صغرى في سنواته الأولى، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطوير خدمات مالية جديدة لصالح الفقراء، وهذه الخدمات لا تختلف في مفهومها عن الخدمات المالية التي يحصل عليها غير الفقراء من البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، سوى أن هذه الخدمات قد تم تعديلها من طرف مؤسسات التمويل المصغر لتلائم ظروف وطبيعة واحتياجات الفقراء ومحدودي الدخل، وتتمثل خدمات التمويل المصغر فيما يلي:

أ-القروض الصغرى:

يعرف الإقراض المصغر بأنه منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنهم من العيش دون مساعدات اقتصادية إضافية[1]، كما يمكن القول أن الإقراض المصغر هو تقديم قروض صغرى إلى الفقراء ومحدودي الدخل سواء كانوا أفرادا أو ضمن مجموعات، وعادة ما تكون هذه القروض بلا ضمانات، ورغم أن القروض الصغرى كانت موجهة في بداياتها من أجل استعمالها في مشاريع توليد الدخل، إلا أنها ومع مرور الوقت أصبحت تقدم لتلبية مختلف احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل من دفع مصاريف التعليم والرعاية الصحية إلى بناء مساكن وترميمها، بل وأصبحت تستعمل من بعض الفقراء كقروض استهلاكية.

ب-الادخار المصغر:

لطالما أثيرت الأسئلة حول قدرة الفقراء على الادخار باعتبارهم أفقر من أن يدخروا، لذا كان يتم استبعادهم بشكل آلي من خدمات الإيداع التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، لكن الواقع مخالف لذلك، فالفقراء يدخرون كغيرهم ولكن بطرق مختلفة تتلاءم مع ظروف معيشتهم، فنجد أنهم يقومون بتربية الحيوانات مثلا ليقوموا ببيعها عند الضرورة، أو يستثمرون في الحلي الذهبية، كما يحتفظون بالنقود في منازلهم أو يقومون بإقراضها لأفراد الأسرة أو يدفعونها إلى جامعي الودائع، أو ينضمون إلى مجموعات التوفير الدوارة في مجتمعهم.

بالإضافة إلى هذا فإن العديد من الدراسات والأبحاث والمشاريع أثبتت وجود ممارسات ادخارية بين الفقراء مثل مشاريع مبادرات اليوميات المالية بالهند وبنغلاديش وجنوب إفريقيا ومشروع مايكروسيف في شرق وغرب إفريقيا ودراسات المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء.

[1]-أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015-2016، ص 12.

ج-التأمين المصغر:

بسبب انخفاض دخولهم وعدم انتظامها، فإن بعض الأزمات غير المتوقعة كالمرض يمكن أن تقضي على مدخرات الفقراء أو تدفع بهم إلى مزيد من الاقتراض والمديونية، لذلك فإن الفقراء لا يحتاجون إلى الحصول على تسهيلات الإقراض المصغر والادخار فحسب، بل يحتاجون إلى خدمات تأمينية تحمي أصولهم ومدخراتهم التي كونوها من خلال خدمات الإقراض والادخار التي حصلوا عليها.

د-خدمات التحويل والتعليم المالي للفقراء:

بالإضافة إلى خدمات الإقراض والادخار والتأمين المصغر، هناك منتجان مهمان آخران أصبح يشتمل عليهما مفهوم التمويل المصغر، وهما لا يقلان أهمية للفقراء عن المنتجات الثلاثة السابقة إلا أن قلة فقط من مؤسسات التمويل المصغر تقوم بتوفير هاذين المنتجين[1]، وهما:

*خدمات التحويل المالي:

رغم ارتفاع حجم المبالغ التي يقوم المهاجرون من الدول الفقيرة بتحويلها إلى بلدانهم والذي يشكل في بعض الحالات 10% من الناتج المحلي لبلدانهم حسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، ورغم وجود قطاع بملايين الدولارات يتعامل بتحويل الأموال وتصل فيه هوامش الربح إلى مستويات مرتفعة تصل إلى 30% إلا أن القليل فقط من مؤسسات التمويل المصغر تقدم خدمات التحويل المالي لصالح الفقراء، ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى الصعوبات التنظيمية الهادفة إلى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها أي مؤسسة ترغب في تقديم خدمات تحويل الأموال حول العالم، إضافة إلى التكاليف المرتفعة التي تتطلبها تقديم خدمات تحويل الأموال في الوقت الراهن بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر.

*التدريب والتعليم المالي للفقراء:

مع ازدياد عدد المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ظهرت بعض المشاكل التي تواجه الفقراء ومؤسسات التمويل المصغر على حد سواء، فقلة المعلومات والمعرفة المالية لدى الفقراء تصعب عليهم عملية الاختيار والمفاضلة بين المنتجات المالية المتاحة لهم، بل قد يكتفون بمقدم الخدمات الحالي الذي تعودوا على التعامل معه حتى ولو كان هناك خدمة أكثر ملائمة لهم متوفرة من مصدر آخر.

وعليه فقد أصبحت خدمة التعليم المالي للفقراء حول كيفية إدارة المال والأعمال والادخار والاقتراض والإنفاق ضرورة حتمية ونوعا من الاستثمار المتبادل بين الفقراء ومؤسسات التمويل المصغر، فالتعليم المالي والتدريب يساعد الفقراء على فهم خياراتهم المالية وإدارة أعمالهم بشكل أفضل، وبالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر فإن العميل المطلع يمثل مخاطرة أقل ومصدرا أفضل لجني الأرباح.

[1]-المرجع نفسه، ص (13-18).

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل المصغر

من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل للمؤسسات المصغرة، بسبب الاختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر، مما جعل الكثير يختلف في تحديد المقصود بالمؤسسات المصغرة.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات التمويل المصغر

يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى، وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة، فنجد كل دولة تفضل معيار على آخر، فمثلا بعض الدول تختار رأس المال وتفضل أخرى معيار عدد العمال، كما يتم الجمع بين هذين المعياريين في دول أخرى وذلك من أجل إعطاء تعريف شامل لهذه المؤسسات.

أولا: تعريف مؤسسات التمويل المصغر

إن توزع مؤسسات التمويل المصغر غير متساوي في جميع أنحاء العالم، إذ تبدو متطورة جدا في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية مثلا"بنغلاديش، بوليفيا وأندونيسيا"، وتمت إثباتات على أن عدد كبير من مؤسسات التمويل المصغر في إفريقيا تتخذ شكل تعاونيات توفير.[1]

فمؤسسات التمويل المصغر هي منظمات مثل الاتحادات الائتمانية، والمصارف التجارية المصغرة، والتعاونيات المالية التي تقدم خدمات مالية للفقراء، قد تختلف هذه المنظمات في هيكلها القانوني ورسالتها ومنهجيتها واستدامتها، لكن لديهم جميعا شيء واحد مشترك، فهم يقدمون مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض وخدمات الدفع، والتحويلات المالية والتأمين للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض ومشروعاتها الصغيرة بأسعار فائدة رخيصة ومعقولة.[2]

وهي أيضا تعرف بأنها مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل المصغر وهي تضم أنواع مختلفة من المؤسسات تتراوح مابين الرسمية مثل: البنوك، وشبه الرسمية مثل: التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى، وغير الرسمية مثل: مجموعات الادخار أو الائتمان أو التسليف.[3]

---

[1]-Daniel c. Hardy, Paul Holden, and Vassili prokopenko, **Microfinance Institutions and Public Policy**, IMF workingpaper-Monetary and Exchange AffairsDepartment-,Authorized by Patricia Brenner,september 2002, p p, 05,06.

[2]-Governance of Microfinance Institutions(MFIs) in Cameroon ;What lessons can we learn ?, https://www.imf.org>external>pubs.

[3]-صلاح حسن العوض، **إدارة التمويل الأصغر**، ورقة بحث حول"الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة"، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، مايو-يونيو 2008، ص 4.

ثانيا: خصائص مؤسسات التمويل المصغر

تتمثل أهم خصائص مؤسسات التمويل المصغر في ما يلي:[1]

1-السرعة في تقديم القرض:لا يقدر الفقراء على الانتظار كثيرا، فالحاجة إلى المال ملحة، وقبل أن تفتر همة المقترض، على مؤسسة التمويل المصغر أن تقدم القرض خلال عدة أيام.

2-ضمانات أو كفالات بسيطة: لا يقدر المقترضون الفقراء على تقديم ضمانات مالية، وعلى مؤسسة التمويل أن تكتفي بسمعة الشخص في المجتمع المحلي، أو بعض الضمانات الشخصية والجماعية.

3-الإجراءات البسيطة:لا يفهم المقترض الصغير لغة النماذج والسجلات والإجراءات والروتين، وربما يهرب من ذلك فعلى مؤسسة التمويل أن تكتفي بأبسط الإجراءات، مثل نموذج واحد يقوم بملئه موظف المؤسسة.

4-فهم الاقتصاد المحلي:لكل اقتصاد محلي ظروفه الخاصة به وخاماته ومنتجاته المناسبة له، وعلى مؤسسة التمويل أن تفهم ذلك وأن تقترب من طبيعة الأنشطة الاقتصادية المحلية، حتى تستطيع أن تقدم خدمات مالية مناسبة.

5-التعامل اليومي مع العميل:على موظفي مؤسسة التمويل زيارة المقترضين في أماكن عملهم، وعقد لقاءات دورية معهم، حتى خارج ساعات الدوام والعمل، وذلك لتقديم المساعدة والنصيحة للمقترضين وحثهم على السداد.

6-**التركيز على النساء:** إقراض النساء يضمن سداد القرض، كما يضمن أن المرأة ستقوم بإنفاق عوائد المشروع على تحسين الأوضاع الأسرية في الأكل والصحة والتعليم.

7-القروض قصيرة الأجل والمتدرجة:وذلك لإعطاء الحماس للمقترض بأن يسدد بسرعة أو على دفعات(أسبوعية مثلا) وإذ تبين قدرة المقترض على السداد فيمكن منحه قروضا أخرى أكبر في القيمة.

8-الاعتماد على شبكة الأصدقاء والأقارب:وجود مجموعة متجانسة يقترضون سويا يمكنها أن تؤدي إلى نجاح وترويج المشروعات الفردية لكل شخص في المجموعة، كما أنها تؤدي إلى الالتزام في سداد القرض.

9-رسوم أعلى من السوق:بسبب وجود فروع محلية كثيرة، وخدمات تمويلية واستشارية متنوعة، وعمليات تشغيلية وتنسيقية كبيرة ولحسن الحظ فالمقترض يهتم أساسا بسرعة الحصول على القرض وليس بالرسوم العالية.

10-استخدام الحواجز والغرامات في السداد: لفرض مزيد من الجدية يجب فرض غرامات على التأخير في السداد، ومنح حوافز للجادين في السداد مثل تقديم قروض أكبر وخدمات أكثر.

[1]-مبادئ التمويل المتناهي في الصغر، متاحة على الموقع الإلكتروني :www.idf-kwt.org/html/3.1.htm تاريخ الاطلاع 07-06-2021.

11-تقديم حوافز للموظفين:تساعد هذه الحوافز على قيام الموظفين بتقديم جهود إضافية، وخدمة العملاء باحترام، وتقديم المشورة، والمعونة المالية، ومتابعة عملية السداد.

12-التعاون مع البنوك التجارية:إن مشاركة البنوك التجارية تضمن استدامة التمويل، وتضمن تكبير المشروعات الصغيرة(أو تجميعها)، ويضفي جانب الرسمية على القطاع غير الرسمي.

المطلب الثاني: أنواع مؤسسات التمويل المصغر ومصادر تمويلها

تنقسم المؤسسات المصغرة إلى عدة أنواع، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة، وكذلك تختلف مصادر تمويلها تبعا لجملة من العوامل.

أولا: أنواع مؤسسات التمويل المصغر

هناك عدة هيئات اهتمت بالتمويل المصغر والتي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير والتي نذكر منها:[1]

أ-مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة:تأسست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسميا، وقد نشأت معظم هذه المؤسسات من"ثورة التمويل الصغير"التي بدأت تكتسب قوة دفع في الثمانينات من القرن العشرين، وهي ترتكز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات.

ب- مؤسسات التمويل الصغير التابعة للبنوك التجارية:عبارة عن برامج أو إدارات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنك التجاري التقليدية، وهي بالعادة لاتدعم هذا النوع من البرامج إلا إذا كان هناك عنصرا اجتماعيا ملحوظا غالبا، وهي تتخذ صورة بنوك تجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد.

ج-التعاونيات المالية:تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضاؤها، وتنحو إلى أن تكون صغيرة نسبيا وتركز على المدخرات بصورة أكبر من القروض مثل بنك: كاهاسميونيسيباليس في بيرو.

د-البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض:هي هيئات وساطة غير رسمية ومملوكة محليا مثل: البنوك الريفية الإندونيسية، فبعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومات المحلية والإقليمية، وهي ترخص برأسمال مدفوع يبلغ بضع عشرات آلاف من الدولارات.

هـ-البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة:تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية، وهي مملوكة للدولة وضخمة في الغالب، وتركز على القروض أكثر من المدخرات، والحكومة تدعم الخسائر الناتجة في تلك المؤسسات.

[1]-فتيحة بوهرين،مرجع سبق ذكره، ص ص150، 151.

و-بنوك التوفير البريدية:يتطلب وجودها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية ونظاما يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات فيما بين المكاتب، وتستفيد بلدان عديدة من البنية الأساسية البريدية لتقديم خدمات مالية، ولا تقدم قروضا في المعتاد إذ تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات.

ن-بنوك التوفير غير البريدية:تشمل هذه الفئة كلا من المؤسسات العامة والخاصة، وغالبا ما تكون العامة منها ضخمة الحجم وهي تركز على المدخرات تركيزا كبيرا، وبعضها لديه حافظة للقروض، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلا من قروض صغيرة للأفراد.

ثانيا: مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر

تتعدد مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر، نذكر أهمها:[1]

أ-أموال المانحين:تاريخيا، نجد أن العديد من مؤسسات التمويل المصغر قد حصلت على مساندة على الأقل في مرحلة تأسيسها من خلال تمويل في صورة منح من جهات مانحة، منها هيئات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات الخيرية، وفاعلو الخير من القطاع الخاص، ويقوم بعض المانحين بمساندة مؤسسات التمويل المصغر من خلال قروض بأسعار فائدة أقل من سعر السوق.

ب-القروض شبه التجارية والتجارية وحقوق الملكية:يحصل العديد من مؤسسات التمويل المصغر الآن على نسبة كبيرة من تمويلها من قروض واستثمارات في أسهم وحقوق ملكية(في حالة إنشائها بوصفها شركات)من جانب مستثمرين حيث تمثل أسعار الفائدة أو غيرها من الشروط الأخرى شروط استثمارات تجارية صرفة(أو مماثلة لذلك). وتضم قائمة هؤلاء المستثمرين مؤسسات استثمارية دولية في مجال التمويل الأصغر، وغيرها من مؤسسات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة، وبنوك تجارية، ومستثمرين عاديين ليس لديهم أي أهداف اجتماعية. وفي بعض البلدان، يمكن أن تصدر مؤسسات التمويل الأصغر أوراقا تجارية أو سندات أو أدوات مماثلة في أسواق الأوراق المالية المحلية.

ج-مدخرات الأعضاء والأموال التي تدفع عند الطلب:في بعض البلدان يتم توفير معظم قروض التمويل المصغر من خلال تعاونيات مالية تمول نشاطها الإقراضي في العادة بصورة كبيرة أو تامة من مدخرات الأعضاء ومساهماتهم في رأس المال القابلة للاسترداد.

د-المدخرات الإجبارية والضمانات النقدية الأخرى:تطلب العديد من مؤسسات التمويل المصغر من المقترضين إيداع مبالغ نقدية لدى المؤسسة(قبل وأثناء فترة القرض)لإظهار قدرة المقترض على السداد أو كي تكون بمثابة ضمان لسداد القرض. وفي بعض الأحيان يتم الاحتفاظ بهذا الضمان النقدي لدى طرف ثالث/الغير(بنك تجاري على سبيل

[1]- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي، **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر-الإرشادات المتفق عليها-**، واشنطن، أكتوبر 2012، ص109.

المثال)في حساب ائتماني، ومن ثم لا تكون مؤسسة التمويل المصغر وسيطة في هذا الأمر. وفي العديد من البلدان، نجد أن قيام مؤسسة تمويل المصغر لا تتلقى ودائع بأعمال وساطة في المدخرات الإجبارية يكون مخالفة لقانون البنوك.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر

لم تحظى جميع مؤسسات التمويل المصغر بالنجاح في عملها، فمنها من استطاع الاستمرار ومنها من فشل في ذلك، وتعود أسباب الفشل في الغالب إما لمسائل تتعلق بالشخص العميل طالب الخدمة المالية أو بالمؤسسة التمويلية ذاتها وتتمثل فيما يلي: [1]

أ-عقبات في العملاء:

-يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل؛

-العملاء الفقراء قد يكونوا غير قادرين على سداد القروض؛

-يميل بعض الفقراء من فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

ب-عقبات في مؤسسات التمويل:

-الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء؛

-الافتقار للخبرة الخاصة بالنصح والمشورة؛

-الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة؛

-عدم القدرة على تحديد شكل الخدمات الملائمة للعملاء الفقراء.

ج-عقبات في المشروع الصغير:

-عدم إشهار وتسجيل المشروع قانونيا قد يقف مانع للقروض؛

-المشروع المقدم ليس له دراسة جدوى؛

-دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع؛

-فكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا وإداريا بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.

[1]-مبادئ التمويل المتناهي في الصغر، مرجع سبق ذكره.

د-عقبات في شكل الائتمان:

-الائتمان له تكلفة لايقدر الشخص الفقير على سدادها؛

-هناك أنواع مختلفة للائتمان وخدمات التمويل لا يقدر الشخص على فهمها؛

-مفهوم الائتمان مركب ومعقد لا يقدر على فهمه الشخص الفقير؛

-عدم قدرة المؤسسة المالية على تحديد نوع الخدمة المالية المناسبة للمشروع الصغير.

المبحث الثالث: عملاء التمويل المصغر، التحديات التي تواجهه و أثره في تحقيق التنمية المستدامة:

يهتم التمويل المصغر بدعم الأفراد ذوي الدخل المحدود وذلك لتحقيق أهدافا تنموية،إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجهه وتأثر عليه معلى أهدافه ، ومع ذلك يبقى له أثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: عملاء التمويل المصغر

غالبا ما يكون المستفدين من التمويل المصغر هم الأشخاص الأشد فقرا، من النشطين اقتصاديا، لمجموعة من الأسباب.

أولا: تعريف عملاء التمويل المصغر

يتمثلون في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل المصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل المصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل المصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.[1]

[1]-مصطفى طويطي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، مرجع سبق ذكره، ص10.

الشكل (رقم 1-2): العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل المصغر

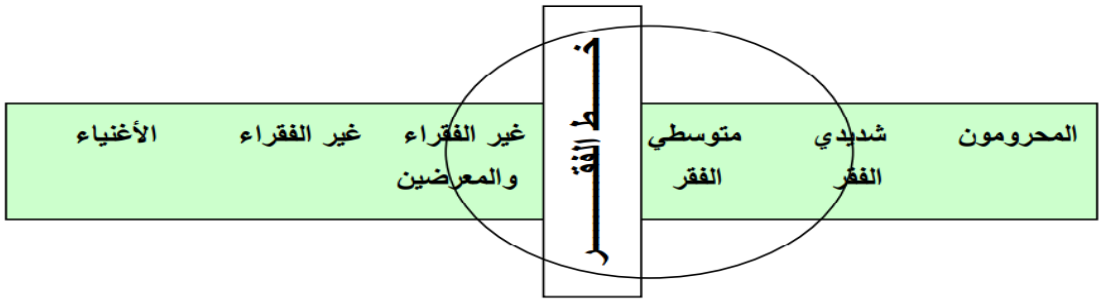

المصدر: ماركو إليا، **أساسيات التمويل متناهي الصغر-نصوص وحالات تطبيقية-**، ترجمة فادي قطان، مشروع تمبوس"مبدأ التمويل المتناهي الصغر في الجامعة"، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص10.

ثانيا: خصائص عملاء التمويل الأصغر

لعملاء التمويل المصغر خصائص وسمات معينة تميزهم عن العملاء الآخرين والتي يمكن حصرها في أربعة أنواع:

1-الخصائص الاقتصادية: بالنظر إلى الخصائص الاقتصادية فيجب أن تشمل تحليل العملاء للجوانب والاعتبارات التالية:

*القطاع الذي ينتمي إليه نشاط العميل حيث تختلف طبيعة وظروف هذه النشاطات ما بين زراعية، صناعية وخدمية؛

*العمر الزمني أو خبرة نشاط العميل: من هذه الزاوية هناك اختلاف كبير من درجة المخاطر مابين النشاط القائم الذي تم تشغيله وحقق قدرا من الأرباح ونشاط مبتدئ، حيث لم يتم التحقق بعد من احتمالات نجاحه فمن الناحية العملية وواقع التجربة تتسم النشاطات المبدئية بدرجة عالية من المخاطر، ويعتبر كل من القطاع الذي ينتمي إليه النشاط وخبرة العميل عنصرين هامين جدا فيما يتعلق بتصميم برامج التمويل المصغر وكذلك منتجات هذه البرامج فالنشاطات التي تعمل في قطاعات مختلفة تكون حاجاتها للتمويل مختلفة وذلك كما توضحه الأمثلة التالية:

أ-شروط التمويل الممنوح لشراء وتربية الدواجن البيضاء يجب أن تتماشى مع الفترة الزمنية التي تتطلبها مرحلة تربية الدواجن(يكون المدى الزمني طويل نسبيا)؛

ب-شروط التمويل الممنوح لبائع متجول لشراء سلعة في الشارع تتطلب مدى زمني قصير.

2-الخصائص الديموغرافية: تتضمن الخصائص الديموغرافية لعملاء التمويل المصغر العديد من الاعتبارات التي يمكن حصرها في الجوانب التالية:

أ-العمر:تقوم مؤسسات التمويل المصغر بوضع قيد العمر ضمن شروط منح التمويل وذلك وفق الاعتبارات التي يحددها أفراد العمل في المجتمع لسن القوانين لمزاولة العمل وكذلك وفق الاعتبارات التشريعية والتنظيمية بخصوص سن العمل؛

ب-المواطنة:تواجه مؤسسات التمويل المصغر معضلة بخصوص تمويل النازحين واللاجئين وجميع أفراد المجتمع الذين لا يكون لديهم مقر إقامة دائم ولذلك تصبح المواطنة ومقر الإقامة الدائم من أهم شروط عملاء التمويل المصغر؛

ج-النوع:هنالك بعض مؤسسات التمويل المصغر تركز برامجها على تمويل النساء فقط حيث ترى فيهم عملاء أفضل من الرجال، بينما تركز بعض المؤسسات على الرجال دون النساء.

3-الخصائص الثقافية: يؤثر التماسك الثقافي على المنهج الذي ستتبعه مؤسسات التمويل المصغر في تقديم خدمات للفئات المستهدفة فعلى سبيل المثال لن يكتب النجاح لمنهج التمويل عبر المجموعات التضامنية إذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع لا تؤمن بهذا النوع من المجموعات.[1]

كما تؤثر القناعة أو الفهم تجاه القروض إذا كانت هناك قناعة سائدة في المجتمع بأن القروض التي تمنحها مؤسسات التمويل المصغر هي من أموال الدولة فإن ذلك يؤثر سلبا على مدى جدية العملاء في سداد القروض.

4-خصائص الأنشطة المدرة للدخل: تتسم هذه الأنشطة بأنها تدور في محيط الأسرة وتكون متناهية في الصغر ومن سمات هذه الأنشطة أيضا أن إيراداتها ومصروفاتها لا يتم فصلها عن ميزانية الأسرة ولا تمارس على سبيل التفرغ وتتسم بتكرار وتغير نوع النشاط مرات عديدة في العام، ومن يقومون بهذه النشاطات يستثمرون في أموالهم ويتحملون مخاطر هذا النشاط ويقوم القائمون بهذه النشاطات بصورة رئيسية باستخدام الأرباح التي يحققونها في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية وليس هناك إستراتيجية لتنوع الأنشطة المدرة للدخل وتخفيض مخاطر نشاط العمل وهي إستراتيجية معروفة لدى الأسر ذوي الدخل المنخفض وعادة لا يزيد عدد العاملين عن الشخص الواحد.[2]

[1]-سلومه موسى يحي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص(64، 65).

[2]-المرجع نفسه، ص 66.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل المصغر

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل المصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية:[1]

-تحقيق الربحية والاستدامة المالية؛

-تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛

-وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛

-اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛

-ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

-استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر؛

-عدم خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية؛

-حوكمة مؤسسات التمويل المصغر.

المطلب الثالث: أثر التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة

يلعب التمويل المصغر دورا تنمويا هاما، لكونه أداة تتحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تتحقق التنمية المستدامة.

أولا:دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية

أ-التأثير على النمو الاقتصادي:يرى البعض أن القروض الصغرى من شأنها التأثير على فرص التوظيف الذاتي وليس على فرص الاستثمار، فهي تفتح المجال لعمليات من التوظيف الذاتي والتي لم يكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى، كما وجد أن القروض متناهية الصغر تسهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس المال في الأجل الطويل، وتسهم كذلك في الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع والممثلة في معونات الرفاهة أو المعونات الاجتماعية، والتي يمكن توجيهها إلى زيادة الإنتاج والنمو من خلال توظيفها في قطاعات خالقة للثروة.

[1]-مصطفى طويطي، ليدية وزاني، مرجع سبق ذكره، ص (86، 87).

هذا بالإضافة إلى أن القروض من شأنها الحد من مستويات عدم العدالة، من خلال زيادة دخول الفقراء كنتيجة لعملهم، هذا من جانب، والتقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخول التي يمنحها المنظمون للعاملين من جانب آخر[1].

ب-الاستدامة المالية: إن الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل المصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهبات والدعم، وأنه من وجهة نظر الأمم المتحدة وكافة مؤسسات التمويل المصغر، تعتبر الاستمرارية ضرورة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث أن مؤسسات التمويل المصغر في حالة استمرارها في الاعتماد على التمويل المحدود للمتبرعين ستكون قادرة على الوصول إلى عدد محدد من الأفراد فإن الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل المصغر على مستوى واسع بشكل كبير على تخفيض الفقر.[2]

ج-تأثير التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية:يجب أن يكون معلوما لدينا بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء، الذين هم عملاء التمويل المصغر بالأساس والذي يظهر في افتقارهم للصحة والتعليم وغيرها، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية وذلك يؤدي بشكل مباشر إلى تباطؤ النمو والتنمية الاقتصادية، إن استراتيجيات رفع الدخل تقول أن أدنى 40 بالمائةمن السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن فيزيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، وهذا ما يسمح به التمويل المصغر.

إن تهميش إنتاجية ما يقرب من نصف السكان يضعف اقتصاد البلد بلا شك، كما أن زيادة مستوى مداخيل الفقراء سوف يحفز الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتج من الغذاء والملابس والسلع الضرورية، أي الدفع نحو زيادة الإنتاج ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلي، فدعم الفقراء يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركون في تحقيق التنمية.[3]

ثانيا: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية

أ-الوصول إلى الفقراء: ازداد مؤخرا الاهتمام بالتمويل المصغر باعتباره أداة هامة للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لفقراء العالم، حيث أكدت الحاجة الضرورية للفقراء لتوفير الخدمات المالية من خلال التمويل المصغر لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمثل هذا التمويل أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخول

[1]-عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر-الآليات والأهداف والتحديات-**، المجلة العربية للإدارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 01، يونيو 2009، ص 167.

[2]-ناجية صالحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد السادس، 2015، ص132.

[3]-ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية**، ترجمة محمود حامد ومحمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص (226، 227).

الضعيفة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية، وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يساعد التمويل المصغر أيضا على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة، كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأت الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث.

ب-الأثر على الرفاهية: إن انعكاس التمويل المصغر على تحسين ظروف الفقراء من خلال زيادة الدخل وتكوين الأصول وذلك إن أحسن الفقراء التصرف بالدخل الزائد، والمجتمع المحلي من خلال امتلاكها لعدد أكبر من الأصول وازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة، حيث ساهمت برامج التمويل المصغر في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات.

ج-النهوض بتعليم الأطفال: يعد الاستثمار في تعليم الأبناء، من بين أول الأشياء التي يقوم بها الفقراء حول العالم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى وتبين الدراسات أن أبناء عملاء برامج التمويل المصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدرسة والبقاء فيها لمدة أطول.[1]كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء برامج التمويل المصغر. ولمساندة هذه الأولية، تقوم العديد من برامج التمويل المصغر حاليا بإعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية.[2]

د-تحسين نتائج الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل:يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة. فحدوث حالات وفاة في العائلة، والاستئذان من العمل عند المرض، ونفقات الرعاية الصحية، كل ذلك من شأنه أن يستنزف الدخول والمدخرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستدانة وبيع الممتلكات. وبالنسبة إلى عملاء برامج التمويل المصغر، فإن المرض غالبا ما يكون السبب الرئيسي وراء إخفاقهم في سداد القروض.[3]

هـ-تمكين المرأة من أسباب القوة: استهدفت برامج التمويل المصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها فكثيرا ما تثبت السيدات أنهن أقدر على تحمل المسؤولية المالية، والقيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد، مقارنة بالرجال. كما أنه وجد أن السيدات تزداد احتمالية قيامهن باستثمار الزيادة في الدخل في منازلهن ورفاهية أسرهن، مقارنة بالرجال. وربما كان الأهم منذ ذلك أن الحصول على الخدمات المالية من شأنه تمكين المرأة من أسباب القوة لكي تصبح أكثر ثقة، وأكثر حزما، ومن شأنه كذلك ازدياد احتمالية مشاركتها في قرارات الأسرة والمجتمع المحلي، وكذا ازدياد قدرتها على مواجهة عدم المساواة المعتادة بين الجنسين.

---

[1]-ناجية صالحي، نوال بن عمارة،مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]-إليزابيث ليتلفيلد وآخرون، **هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟**، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات (CGAP)، العدد24، واشنطن، يناير 2003، ص 4.

[3]-المرجع نفسه، ص5.

وتشير برامج التمويل المصغر في مناطق مختلفة إلى ازدياد دور العملاء من السيدات في اتخاذ القرارات. حيث توصل برنامج تمكين المرأة من أسباب القوة في نيبال إلى أن 68% من عضواته كن تتخذن قرارات بشأن شراء الممتلكات وبيعها، وترسلن بناتهن إلى المدرسة، وتتناقشن حول زواج أبنائهن، وتنظمن أسرهن. ومن الناحية التقليدية، كان الأزواج هم من يتخذون هذه القرارات وقد وجد برنامج التعليم في العالم، والذي يمزج بين التعليم والخدمات المالية، أن السيدات أصبحن في وضع أقوى مكنهن من ضمان المساواة فيما يتعلق بقدرة الفتيات على الحصول على الطعام، وسنوات الدراسة، والرعاية الطبية.[1]

ثالثا: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية البيئية

يتمثل في:

أ-التشجيع على استخدام منتجات الطاقة النظيفة: تستطيع الخدمات المالية أن تساعد العملاء على

تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك بتمكينهم من التحول إلى مصادر الطاقة التي تطلق غازات دفيئة أقل، أما الكمية الأكبر والأعظم من الطاقة والتي يستخدمها معظم عملاء مؤسسات التمويل المصغر في شتى أرجاء العالم في الوقت الحاضر فتستهلك في الطهو والإنارة بالمنازل. ومثلما يستخدم الملايين في البلدان النامية الهواتف المحمولة حاليا بل لاتكاد ترى هاتفا موصلا بالأسلاك هناك أبدا، فإنهم كذلك لن يستخدموا الكهرباء المولدة من الفحم أو البترول على الإطلاق، في بعض الحالات، ولكنهم يستطيعون أن يقفزوا مباشرة إلى المصادر النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وثمة مدخلان رئيسان للتمويل المصغر فيما يتعلق بالطاقة النظيفة. تستطيع مؤسسات التمويل المصغر النفاذ منها والاستحواذ على أعداد كبيرة من العملاء الجدد وتنمية محافظها، في مقدور هذه المؤسسات أن تقدم القروض مباشرة إلى الأسر المعيشية حتى يمكنها شراء أجهزة(بحجم مناسب للأسرة المعيشية)أثبتت قدرتها على توفير الطاقة. كما يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تتيح التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى ممن يوردون أجهزة توفير الطاقة إلى الأسر المعيشية باعتبار ذلك هو مجال أعمالهم. وتعتمد ملائمة أي من هذين المدخلين على عدة متغيرات.

ب-التفكير الإستراتيجي لمؤسسات التمويل الأصغر بشأن تغير المناخ: يجب أن يكون تغير المناخ جزءا من التخطيط الإستراتيجي لمؤسسات التمويل المصغر، ويجب أن تشتمل هذه الخطط على خطوات ملموسة تتعلق بكلا الأمرين: التخفيف والتكيف. وإذا كانت الخطة الإستراتيجية لأية مؤسسة مالية لا تتصدى لتغير المناخ فهذا وقت إعادة النظر فيها. ومن بين أبسط طرق ضمان إدراج تغير المناخ إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات فيما يتعلق بالمناخ[2].

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص، 6، 7.

[2]-بول ريبي، **التمويل الأصغر وتغير المناخ : التهديدات والفرص**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، مذكرة مناقشة مركزة رقم 53، مارس 2009، ص (6-14).

تحتاج مؤسسات التمويل المصغر إلى أن تفكر في تسلسل ما تتخذه كتدابير استجابة لتغير المناخ. وتستطيع هذه المؤسسات اتخاذ خطوات كثيرة وسريعة قبل التصدي للمهام الملحة الخاصة بتطوير أدوات مالية جديدة أو بالتقدم نحو أسواق الكربون :

*البدء بتدابير توفير الطاقة البسيطة مثل استخدام الإنارة منخفضة الطاقة والنهوض بتدابير أخرى لتقليص النفايات. وكثير من هذه التدابير يمكن تنفيذه بسهولة، كما يمكن أن يوفر الموارد المالية لذلك وأن يساعد على توعية الموظفين؛

*تنظيم حملات توعية تستهدف توعية العملاء بإتاحة مصادر الطاقة المتجددة(مصادر أنظف) للطهو والإنارة؛

*الحصول على معلومات حول مبادرات المناخ المحلية التي تطلقها جهات مانحة أو الحكومة، أو القطاع الخاص. ويعد البحث عن طرق ناجحة للتعاون من قبيل الإدارة الجيدة للأعمال التجارية، وقد يؤدي إلى منافع غير متوقعة من خلال اكتشاف أسواق ومصادر تمويل جديدة؛

*إجراء أبحاث مستمرة لفهم الأنشطة الاقتصادية والحقائق الواقعية الأخرى للعملاء. ولطالما كانت أبحاث السوق إحدى أفضل ممارسات التمويل المصغر، ويمكن توسيع نطاق هذا النشاط لاكتساب فهم أفضل لاستخدام العملاء للطاقة والمخاطر البيئية؛

*عقد لقاءات بغرض رفع مستوى وعي الموظفين ومجالس الإدارات بعلوم تغير المناخ واقتصادياته الحالية. ويمكن تنفيذ هذه اللقاءات في إطار أنشطة التدريب وإدارة المعلومات.

وحينما تقوم مؤسسات التمويل المصغر بهذه الخطوات وخطوات سهلة أخرى، فسيمكنها حينئذ أن تتقدم إلى مهام أكثر تحديا[1].

[1]-المرجع نفسه، ص 15.

خلاصة :

أظهر التمويل المصغر مدى قدرته على تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، وقد ثبت أنه من أنجع التوجهات التمويلية التي اتبعتها أغلب البلدان إضافة إلى أنظمة التمويل التقليدية، نظرا لما له من خصائص متميزة يمكن أن تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

تتخصص دراسة أثر التمويل المصغر بفهم تأثيرات الخدمات المالية المقدمة على حياة الأشخاص البسطاء النشطين اقتصاديا أو ما يسمى بعملاء التمويل المصغر من خلال تأثيره على الأسرة، على الأفراد وعلى المشروع الصغير وماله من تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكسر حلقة الفقر والتخلف.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لتجربة الجزائر في التمويل المصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد الفصل:

منذ تسعينات القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، لما تحققه من تلبية لاحتياجات الحاضر و دون المساس بقدرة الأجيال القادمة،حيث سعت الجزائر إلى تخصيص مبالغ ووضع سياسات واستراتيجيات كمحاولة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ويعد التمويل المصغر كأحد أبرز الإستراتجيات لتحقيق التنمية وتنويع الاقتصاد، لاسيما في اقتصاديات الدول النامية مثل الجزائر لما يوفره من ابتكارات و منتجات تمويلية تمكن فئة الأشخاص ذوي الدخول الضعيفة و الفقراء من تحسين مستوى معيشتهم ما يدعم الحركة الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

سعت الجزائر إلى مواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل المصغر من خلال العديد من الآليات التمويلية المصغرة التي أسست لها هياكل مستقلة تعمل وفق برامج محددة ومسطرة، تهدف إلى دعم ومرافقة المشاريع المصغرة، كما شهدت الجزائر تحسنا في مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى التكنولوجية بالرغم من التدهور الذي تعرفه بسبب الأزمة التي نعيشها في الوقت الراهن.

وعليه لمعرفة فيما إذا كان هذا التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى التمويل المصغر أو لا قمنا بإجراء دراسة لتبين لنا ذلك، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: تجربة التمويل المصغر في الجزائر

المبحث الثالث:دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق التنمية المستدامة على مستوى أي دولة لن يكون إلا من خلال معرفه جوانبها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، لذلك الجزائر كغيرها من البلدان عرفت تغيرات جذرية في توجهها الاقتصادي و الاجتماعي مرورا بالعديد من التحولات و الأزمات، وتبعا لذلك عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الأوضاع وعملت على تحقيق تنميتها المستدامة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها في الجزائر

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم الجزائر من حيث أبعاد تحقيق التنمية بصورة فعلية، كما تعكس مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة لذلك تطرقنا إلى:

1-الجانب الاقتصادي: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث ينبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، على أساس أن التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، فقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

أ-النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي و الذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة، و يعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

في سنة 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى غاية 2004 و قد خصص له غلاف مالي قدره 7 مليار دولار (525 مليار دج)، وذلك قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي، و ترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي.[1]

[1]- رشيدة زاوية، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 20، العدد 01، 2019،ص20.

انخفضت نسبة النمو الاقتصادي إلى4.30% سنة 2004 و بعدها قامت الدولة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة 2005-2009كآلية مكملة لسياسة الإنعاش و الهدف منها ضخ أكبر قدر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو، لكن بعدها تم الملاحظة أن نسبة النمو انخفضت لتسجل 1.68% سنة 2006، ومنه لتتراوح بين 3% و 2%من2007 إلى غاية 2013. و ابتداءا من شهر جوان 2014 عانى الاقتصاد من أثر انهيار أسعار النفط، حيث عرف عجز في الميزانية و في الحساب الجاري الخارجيلكن بقيت نسبة النمو الاقتصادي شبه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر ب 3.79% سنة 2014 و 3.76% سنة 2015. ثم ارتفعت نسبةالذمة الاقتصادية إلى3.17% سنة 2017 و إلى3.03% سنة2018.[1]

وبسبب وباء كوفيد-19 انخفض النمو بنسبة 6.5 بالمائة في الجزائر عام 2020.[2]

ب-مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على عدد السكان الكلي، حيث يعد هذا المؤشر مقياسا مهما لمستوى التنمية الاقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد.

الشكل(رقم 1-3): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال2004-2020

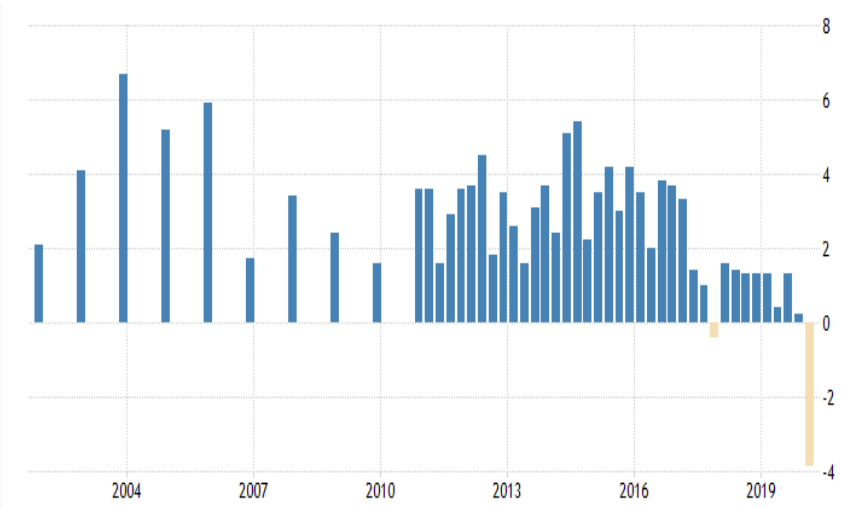

المصدر: اقتصاديات التجارة، **المؤشرات الاقتصادية**، متاحة على الموقع: http://ar.trandingeconomics.com

يتضح من خلال البيان أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي يتميز بالضعف في التسعينات و ذلك راجع إلى الركود الاقتصادي و نتيجة انهيار أسعار النفط و نتيجة الأزمة الاجتماعية و الأمنية ليرتفع بعدها خلال الفترة من 2000-2005 بمعدل 7.2% بسبب الطفرة التي أصابت الأسواق النفطية العالمية ثم انخفض سنة 2006 بنسبة 1.7%ليعودفي

[1]-المرجع نفسه، ص21.

[2]-اقتصاديات التجارة، **المؤشرات**الاقتصادية، من الموقع الإلكتروني:http://ar.trandingeconomics.comتاريخ الاطلاع: 30-07-2021.

الارتفاع إلى أن وصل نسبة 3.8%في 2016، إلا أنه سجل انخفاضا كبيرا سنة2018حيث سجل0.4-% ليرتفع بعد ذلك ارتفاع طفيف ثم عاد وانخفض خلال سنتي 2019-2020 وذلك بسبب الأزمات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري و العالم ككل.

ج-معدل التضخم:

الشكل(رقم2-3):معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020

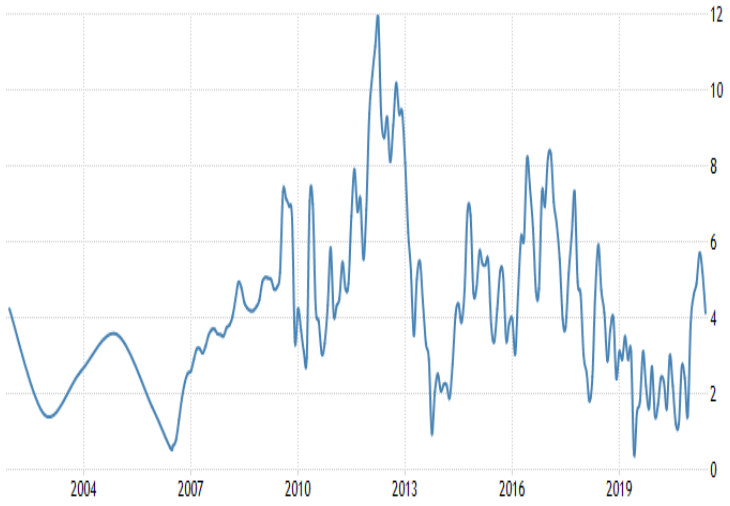

المصدر: اقتصاديات التجارة، **المؤشرات الاقتصادية**، متاحة على الموقع :http://ar.trandingeconomics.com

شهدت الجزائر تذبذب في معدل التضخم ابتداء من سنة 2001 و الذي قدر ب 1%ثم ارتفع إلى 4.3% عام 2003 لينخفض فجأة سنة 2005 ليصل إلى 1.4% و قد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع إلى سنة 2010 أي انخفض إلى معدل 3.4%بعدها بلغت مستوى 8.9% عام 2012، و في سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2.9%مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 وذلك بفضل التسيير الجيد للسياسة النقدية، لكن سجل ارتفاعا سنة 2016 بمعدل 6.4% و هذا راجع إلى الرواتب و الأجور دون تقابلها الزيادة في الإنتاج وسجلت نسبة ارتفاعا طفيفا من عام 2018 لتستقر عند 4.8 % ثم انخفض في سنتي 2019-2020حيث سجل 2.1%في جوان 2020،ليعود للارتفاع بشكل كبير عام 2021 حيث سجل 5.21 % وذلك بسبب الأزمة الصحية(بسبب الوباء العالمي).

د-مؤشر الميزان التجاري:

يوضح الميزان التجاري للسلع و الخدمات درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي و مستوى علاقاتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة و من خلال الشكل التالي سنعطي معطيات إحصائية للميزان التجاري.[1]

الشكل(رقم3-3): الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

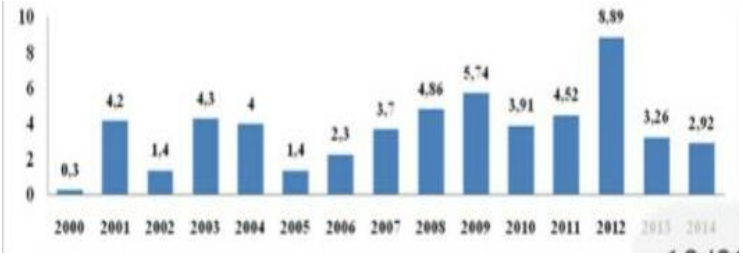

المصدر: اقتصاديات التجارة، **المؤشرات الاقتصادية**، متاحة على الموقع: http://ar.trandingeconomics.com

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة 2000-2011 إذ ارتفعت قيمة الفائض 12.30 مليار دولار سنة 2000 إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008 أي بفارق 28.3 مليار دولار وذلك راجع إلى انتعاش نشاط قطاع المحروقات، إلا أنه يسجل انخفاضا سنة 2009 ليصل 7.78 مليار دولار، ليزيد في الارتفاع و لكن بقيمة أقل من سنة 2008 ليصل إلى 9.8 مليار دولار سنة 2013، في حين يسجل عجزا في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 و سبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء انخفاض أسعار البترول و أمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-الجانب الاجتماعي:

بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري و الجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية البشرية (2008)، إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه، إذ تقدر بأكثر من 28% حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، و بعدما كانت نسبة المتعلمين 10%فقط عند

[1]-المرجع نفسه.

الاستقلال، فقد تطورت لتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 100% سنة 2010 بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط من 11 إلى 14 سنة 95%.

***معدل البطالة:**

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه، معبرا عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة عمل.

الشكل(رقم4-3):معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2020

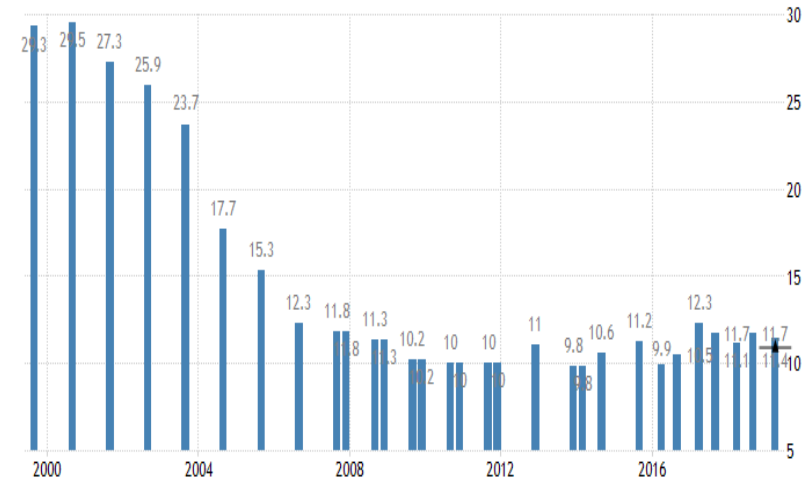

المصدر:اقتصاديات التجارة، **المؤشرات الاقتصادية**، متاحة على الموقع: http://ar.trandingeconomics.com تاريخ الاطلاع 31.07.2021

من خلال التمثيل البياني نلاحظ انخفاض لمعدلات البطالة ابتداء من معدل 29 %وصل معدل 9% سنة 2014 ويفسر هذا الانخفاض إلى نجاعة السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الدولة في خلق مناصب شغل،ونلاحظ أنالمعدل يعرف ارتفاعا خلال سنتي 2015-2020ويرجع سبب ذلك إلى نقص مداخيل الدولة و الأوضاع السياسة و الاجتماعية التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة.

3-الجانب البيئي:

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي و التدهور المعيشي للأفراد بالإضافة إلى التصحر و تدهور الغطاء النباتي.

ولقد اتبعت الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني و المؤسساتي وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال سن العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة.[1]

المطلب الثاني: سياسة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

شرعت الجزائر في اتخاذ سياسات وإجراءات مستعجلة تتمثل في استصدار القوانين و المراسيم التي تنظم النشاطات الاقتصادية، ولقد ظهرت على إثر هذا عدة مخططات وسياسات اتبعتها الجزائر معتمدة آنذاك على:

*من خلال برنامج طرابلس لسنة1962:

-إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد؛

-ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي؛

-ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.

*من خلال المواثيق : (ميثاق الجزائر 1964):

لقد جاء في نصوص هذا الميثاق ما يلي:

-محاولة خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛

-توفير موارد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها؛

-إقامة تجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر.

[1]-رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص 22،23.

***من خلال المواثيق الوطنية لسنتي 1986/1976:**

أ-من خلال الميثاق الوطني 1976:

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27جوان 1976، وتركز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع من خلال الثورة الصناعية والأهداف الكبرى للتنمية.[1]

ب-من خلال الميثاق الوطني لسنة1986:

كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

-تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة؛

-تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛

-تدعيم الصناعة المتنوعة وتطويرها؛

-ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛

-ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية؛

***السياسة التنموية من خلال المخططات الخماسية:**

تشمل السياسة التنموية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستقلال الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و سنقوم بذكرها كالآتي:

المخطط الثلاثي1967-1969؛

المخطط الرباعي الأول 1970-1973؛

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

[1]-العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد06، العدد02، ديسمبر2019، ص 132 ،133.

***السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات:**

قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 -1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا و التكيف مع الوضع الدولي الجديد وذلك من خلال:

-إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية؛

-استقلالية المؤسسات العمومية 1988؛

-تقوية اقتصاد السوق؛ [1]

تعتبر الجزائر أحد البلدان المتخبطة في مشاكل البيئة فهي تعيش أزمة إيديولوجية حادة تظهر ملامحها في عدة مظاهر أهمها : إتلاف الغطاء الغابي، توسع ظاهرة التصحر، ضعف التنوع البيولوجي، تدهور الموارد المائية من حيث الكمية و النوعية، تزايد التلوث الجوي تضاعف النفايات الحضرية و الصناعية.

كشفت معطيات التحليل الاقتصادي للوضع البيئي في الجزائر التي تمت بالنظر إلى الإجمال الناتج المحلي لسنة 1989 عن قيم حرجة للتدهور أكدت ملامح الأزمة الإيديولوجية و الملاحظ في هذا الصدد أن الكثير من القيم المرصدة للوضع البيئي لا تعكس حقيقة الواقع، حيث يظهر من خلال نتائج التحليل الاقتصادي للوضع البيئي أن نسب تكاليف الأضرار بلغت حوالي 5.8% من الناتج المحلي، احتلت ميادين الخسائر الاقتصادية صدارة الأولويات أما تصنيف الأولويات للقطاعات البيئية تعود حسب الترتيب إلى قطاع الطاقة و الموارد الأولية، قطاع الهواء و الماء،الأراضي و الغابات.[2]

تشكل التكاليف الاقتصادية المرتفعة للتدهور البيئي في الجزائر حقيقة لا مفر منها، إذ أنه انعكس الموقف الجزائري في مؤتمر ستوكهولم سلبا على التصور العام حول موضوع حماية البيئة الأمر الذي أدى إلى إغفال إدراج أبعادها في المحاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية التي صاغتها في مخططاتها و بالرغم من صدور قانون حماية البيئة لسنة 1983 المتضمن مواد تقضي في أهمية مراعاة البعد البيئي في المخططات الوطنية للتنمية إلا أنه استمر الاتجاه السلبي للبيئة و عدم الاقتناع بالتغيير الذي أتى به قانون حماية البيئة.[3]

---

[1]-المرجع نفسه، ص134.

[2]-فامطة الزهراء دعموش ،**سياسة التخطيط البيئي في الجزائر** ،مذكرة مفدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون،فرع فرع تحولات الدولة ،كلية الحقوق ،جامعة مولودمعمري تيزي وزو،الجزائر ،2011،ص 66.

[3]-**المرجع نفسه**،ص67.

لقد أبدت الجزائر استجابة سريعة للصدى الدولي المنبثق عن مؤتمر ريو عبرت عنه في إطار ميثاق المغاربي حول حماية البيئة و التنمية المستدامة سنة 1992 حيث شمل ضرورة إدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و إعطائها الأولوية ضمن المخططات التنموية.

***السياسة التنموية بإحلال المشاريع الكبرى بعد الألفية:**

أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد بالأساس على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي حددت له سلفا خاصة في مجال التنمية المحلية، ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن جزء هام من البرنامج وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، مما ساهم في تراجع مستوى الفقر، وإحداث مناصب شغل، حيث قدرت الإحصائيات الرسمية عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة(2001-2004)حوالي 728.666 منصب عمل دائم ومؤقت.[1]

-القانون رقم 02/01 المؤرخ في 12ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حيث يهدف إلى: المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية و إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية؛

-القانون رقم 19/01المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و هذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها؛

-القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1924 الموافق ل 19يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بحسب المادة 02 حيث يهدف إلى:

_تحديد المبادئ الأساسية و قواعد البيئة؛

_ترقية تنمية وطنية مستدامة، بتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم؛

_ إصلاح الأوساط المتضررة؛

_ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة و استعمال الأكثر نقاء.

فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.[2]

[1]-فريدة كافي، لمين هماش،**إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة**، مجلة الحقيقة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-تسمسيلت، الجزائر، العدد42، 2018، ص 610، 611.

[2]-رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص 24،23.

يحيي الاهتمام المحدود بالجوانب البيئية في المخطط الوطني الاقتصادي بأن الجانب البيئي لم يؤخذ على محمل الجد في التخطيط الاقتصادي التنموي ما يعكس التطبيق السطحي و المحدود لمفهوم التنمية المستدامة و يعود التقصير إلى العجز المالي التي تعاني منه الدولة الجزائرية و إنفاق المتاح منه لأغراض تخدم التنمية الاقتصادية و ليس البيئة.

أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة ضخامة المشاكل الإيديولوجية في الجزائر مرتبطة أساسا بمسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تشمل محاور المخطط الوطني من 2001 إلى 2011 : تحسين الظروف الصحية و المعيشية للمواطن، خفض الخسائر الاقتصادية، تحسين القدرة التنافسية و أخيرا حماية البيئة الشاملة.

ب-البرنامج التكميلي 2005-2009:

الذي عكفت الدولة من خلاله بمواصلة تكثيف المسار و المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات من أجل خلق سياسة تنموية مستدامة وتدعيم المؤسسات المنتجة، ومن خلال الإصلاح الاقتصادي و تحسين إطار الاستثمار و ترقية و تسوية مسألة العقار مع مراعاة جوانب التنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة.

فقد تطرق أيضا هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية و النهوض بتنمية مستمرة و منصفة عبر أنحاء البلاد مع تثمين الثروات الوطنية و تطويرها مع الحفاظ على البيئة خدمة للتنمية المستدامة.

ترتيبا للالتزامات القانونية في مجال تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة بذلت جهود في إعداد و تنفيذ السياسة الوطنية في هذا المجال، قامت الجزائر سنة 2005 بإعداد أول مخطط وطني لتهيئة الإقليم بأفاق 2025 و لقد أدرج (S.N.A.T) الاعتبارات البيئية ضمن التوجهات العامة لتهيئة الإقليم، و في هذا الصدد إن الأنشطة المدرجة ضمن التوجهات [1] الخاصة بديمومة الموارد و المتمثلة في ديمومة الموارد المائية و الحفاظ على التربة و مكافحة التصحر و حماية أنظمة البيئة و تنمية الجنوب و انتهاج سياسة ترقية المدينة و التجديد الحضري و العمراني في جميع مناطق التراب الوطني.

ج-برنامج الإنعاش الجديد و الذي كان من 2010-2014 وكذا البرنامج التكميلي 2015-2019:

فسياسة الدولة هنا بدأت بمحاولة تكملة البرامج التنموية المعطلة من المخططين السابقين مما خلق نوعا من عدم التوازن في الميزان التجاري للجزائر و ذلك بظهور عدة قضايا فساد في عدة مجالات وهو ما أدى إلى عرقلة السياسة التنموية في بعض المجالات،إلا أن الدولة سارت على نفس المنهج وهو الحفاظ على المكتسبات مع تثمين ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية على أرض الواقع و ذلك بالإعتماد على الريع الذي يأتي من صادرات المحروقات ومهملة القطاعات الأخرى بالرغم من الجهود التي وفرت لها قصد خلق توازن و الخروج من التبعية التامة لقطاع المحروقات.[2]

[1]-فامطة الزهراء دعموش،مرجع سبق ذكره،ص71

[2]-العربي حجام، سميحة طري، مرجع سبق ذكره، ص135.

د-مضمون البرنامج الخماسي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

-استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

- عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

هـ-النموذج الجديد للنمو 2016-2030:

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرنامج التنمية، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016إلى2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الإنتقال من2020إلى2025هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026إلى2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.[1]

وتتمثل وسائل هذا النموذج في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال، تتمثل أهدافه في:

[1]-هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد الخامس، 2020، ص 16- 21.

-عصرنة القطاع الفلاحي؛

-الانتقالالطاقوي؛

-تنويع الصادرات.[1]

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة و غير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة،كما أن هناك عدة تحديات والتي أدت لتأخر عملية التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

وفيما يلي نحاول ذكر أهم المجالات:[2]

1- مجال التلوث المائي: ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير و إدارة الموارد الأولية.

2- مجال التلوث الجوي:اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع منالوقود تكونخالية هي و مخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي و إدخال البنزين الخالي من الرصاص.

3- مجال النفايات الحضرية و الصناعية:إن وضعية النفايات و البقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50 من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث، إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

4- مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية: سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر.

5- مجال الغابات و حماية السهوب:تهدف الإستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من جهة أخرى؛

[1]-المرجع نفسه، ص 22.

[2]- ابتسام خطاف، شريف غياط، **التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة سطيف 1-فرحات عباس، الجزائر، المجلد03، العدد03، 2020، ص 144.

6- مجال حماية التراث الثقافي: يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي.

7- مجال التربية و التحسيس البيئي: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوين وعيبيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية و تلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية و الخاصة في معالجة و نشر مواضيع إيكولوجية.

ثانيا: التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

ومن بينها ما يلي[1]:

1-ضعف معدل النمو الاقتصادي:

رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب و غير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

2-تفشي البطالة:إن تحليل واقع البطالة في الجزائر يوضح أن الوضع معقد و أن أسباب مشكلة البطالة في الجزائر تعود آثارها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و لقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات و الصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، و بالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة. و ما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل و تمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة و الفلاحة.

3-تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر.

4-التلوث البيئي:ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات، حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتبارات البيئية، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد، وهذا راجع أساسا إلى إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، وسوء استغلال موارد الطاقة، إضافة إلى قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة التقليدية وعدم التوسع في استعمال الطاقات النظيفة

[1]- أيوب مسيخ، **التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص25، مقال متاح على الموقع الإلكتروني:https://Kantakji.comتاريخ الاطلاع: 02-08-2021.

-إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية :منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.

-قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة : تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غاز طبيعي هام. مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد و الصلب و قطاع البتروكيمياء، و ترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات.

-ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات : نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة. كما لا توجد إستراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

-ضعف برامج إعادة التطهير و استغلال مياه الصرف : تعاني محطات إعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة و سوء الاستغلال.

-سوء استغلال موارد الطاقة : و الذي يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية، و كذلك نقص الاعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

-النمو الديموغرافي : تشكل الضغوطات الديموغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، وقد أدى توسع العمران إلى تقليص الغابات، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لزيادة استهلاك الطاقة.

-سوء التهيئة العمرانية المنجزة : عدم مراعاة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء. بالإضافة إلى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة و الريف و الذي أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على هذه المدن و أدى إلى توسع العمران.

المبحث الثاني :تجربة الجزائر في التمويل المصغر

نظرا لحاجة الفقراء مثل غيرهم لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية فقط تطور مفهوم التمويل المصغر ليشمل الخدمات المالية و الغير المالية و لقد تعددت مفاهيم التمويل المصغر إلا أنها متشابهة و تسعى الجزائر من خلال مؤسساتها في تمويل المشاريع الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في مكافحة الفقر و البطالة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول : تعريف التمويل المصغر و أهميته في الجزائر

يكون من الأصح استخدام مصطلح القروض المصغرة بدلا من مصطلح تمويل متناهي الصغر ذلك لأن هذا النوع من التمويل في الجزائر يرتكز على الخدمات المالية الواحدة و هي تقديم القروض التي تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تعريف التمويل المصغر في الجزائر

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر.[1]

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض إلا أن كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل المصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي و إلى المؤسسات المصغرة، حيث تقدم قروض مصغرة بغية التقليص من الفقر و استحداث مناصب شغل.[2]

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل و التضامن الوطني رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية و الثالثة يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل، بإقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، و شراء المواد الأولية.

تم استحداث صيغة جديدة بناءا على المرسوم الرئاسي 04-13المؤرخ في جانفي2014 والذي يتعلق بجهاز القرض المصغر وقد عرف في المادة الثانية من المرسوم على أنه هو"قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذويالدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم يهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات".[3]

---

[1]-ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، متاح على الموقع الإلكتروني:https://ebook.univeyes.comتاريخ الإطلاع04-08-2021.

[2]-عبد القادر مطاي وآخرون، **التمويل الأصغر في الجزائر..الواقع والمأمول-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض ANGEM**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018، ص133.

[3]- يونس قرواط وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة-تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة-**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد12، العدد01، 2019، ص50.

أولا:1- تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال، يحتوي هذا القانون على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يعرفها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة السلع أو الخدمات تشغل مابين1 و 250 عاملا، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استفتائها لمعيار الاستقلالية، أما تعريف المؤسسة المصغرة أو كما ورد في المادة 10 من نفس القانون (17-02) بأنها المؤسسة الصغيرة جدا، على أنها كل مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.[1]

ثانيا: أهمية التمويل المصغر في الجزائر

وتتمثل فيما يلي:

تخفيف ظاهرة الفقر و البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة و ترشيد المدخرات المحلية و استخدام التكنولوجيا المحلية، وتوفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة و توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار تنافسية، توفير الخدمات و خدمات الانتاج واستخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية و تحويل الانشطة غير الرسمية و غير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.[2]

المطلب الثاني: جهات مانحة لتمويل الأصغر في الجزائر

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، نذكرها كالأتي:[3]

أ-البرامج الحكومية: هناك ثلاث أجهزة مختلفة توفر خدمات التمويل الأصغر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأجهزة الثلاثة تعتمد نفس أسلوب التنظيم و العمل، غير أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة و سقف القروض التي تمنحها.

---

[1]-مصطفى طويطي، ليدية وزاني، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]-المرجع نفسه، ص50.

[3]-عثمان ولد الصافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا(كوفيد-19)-دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر2020، ص285.

ب-البنوك: تتولى خمس بنوك تجارية عمومية تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على إشعار بتلقيهم إعانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و تتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري وبالإضافة إلى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة لها تجارب في مجال التمويل الأصغر وهي بنك البركة الجزائري و بنك السلام.

ت-الجمعيات و المنظمات الغير حكومية: تلعب الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع و المعروفة باسم جمعية تويزة.

ث-صندوق الزكاة: يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، تم إنشاؤه سنة 2003، ويعمل على جمع أموال الزكاة عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية و البريدية، ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات أو قروض لتمويل المشاريع المصغرة للشباب.

*خدمات الإيداع،التحويل والتأمين الأصغر في الجزائر:

على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية يمكن التعويل عليها إلا أن الواقع يشير إلى أن خدمات التحويل و الإيداع في الجزائر تعتبر مغطاة بشكل جيد من طرف مؤسسة بريد الجزائر و ذلك بالنظر لشبكة فروعها الممتدة و المنتشرة في جميع مناطق الجزائر:

أ-منتجات الإدخار الأصغر:

تقوم مؤسسة بريد الجزائر في الوقت الحالي بتقديم أدوات ادخارية لصالح بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط حيث تتراوح فوائض مدخرات الجزائريين الشهرية و التي يتم إيداعها على مستوى مكاتب البريد مابين 01-02 مليار دينار جزائري يتم تحويلها إلى حسابات البنك.[1]

ب-التحويلات المالية:

أما فيما يتعلق بالتحويلات المالية فإن مؤسسة بريد الجزائر تقوم بإنجاز أغلب عمليات تحويل الأموال المحلية و حتى الدولية بعد شراكتها مع بعض شركات تحويل الأموال الدولية كشركة ويسترن يونيون، خاصة وأن معظم مرتبات الموظفين الجزائريين و الطلبة الجامعيين يتم تحويلها إلى حسابات بريدية.

[1]-عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

ج-منتجات التأمين الأصغر:

فيما يخص خدمات التأمين المصغر في الجزائر فإن النوع الوحيد المتوفر حاليا في الجزائر هو التأمين المصغر على القروض، كما نجد أن هنالك بعض المبادرات التي تسعى لتوفير التأمين المصغر الفلاحي المرتبط بالمؤشرات لصالح الفلاحين الفقراء في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، و بالنسبة للتأمين المصغر الصحي فمن المستبعد أن يتم عرضه أو طلبه في الجزائر بسبب سياسة الدولة الجزائرية التي تنص على مجانية الرعاية الصحية في المستشفيات.

د-الخدمات غير المالية:

تمثل ما هو الحال بالنسبة للقروض المصغرة فإن الخدمات غير المالية(كالتعليم المالي للفقراء) في الجزائر تكاد تكون مقتصرة على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.[1]

المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر في تطوير التمويل المصغر والتحديات التي تواجهها

قامت الجزائر بالعديد من الإستراتجيات للنهوض بقطاع التمويل المصغر، لكنها واجهتها العديد من التحديات.

أولا : إستراتيجية الجزائر في تطوير التمويل المصغر:

تتمثل في[2] :

أ-إقامة مؤسسات تمويلية متخصصة في مجال التمويل الأصغر يكون دورها الأساسي تقديم مختلف خدمات التمويل الأصغر لعملائها، تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية في التسيير وتحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

-اتساع نطاق الانتشار: أي إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء و تغطية أكبر نطاق جغرافي للسوق؛

-عمق الانتشار: أي الوصول إلى أقل مستوى من الدخول (الفقراء و المعدومين و النساء الماكثات بالبيت)؛

-جودة الخدمة: أي تقديم خدمات بصورة سريعة و ميسرة بما يتلاءم متطلبات العملاء؛

-تحقيق الاستدامة المالية: أي الاستمرار في تقديم الخدمات المالية دون توقف و يتم عن طريق البحث عن موارد لضمان تغطية تكاليف النشاط و يتحقق ذلك عن طريق تسعير الخدمات، إذ لا يمكن أن تعتمد هذه المؤسسات في تمويلها على إعانات الدولة؛

[1]-المرجع نفسه، ص 139، 140.

[2]- عثمان ولد الصافي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص294.

ب-تفعيل دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر:وذلك من خلال إشراكها في مختلف البرامج الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر، بحيث يصبح دورها يتمثل في تنمية الأفراد الفقراء بدلا من إغاثتهم مع إمكانية تطوير هذه الجمعيات العاملة في مجال التمويل، بحيث تتحول إلى مؤسسات مالية رسمية تنشط في مجال التمويل الأصغر؛

ت-تلبية الطلب المتزايد على التمويل الأصغر:تعتبر فئة النساء وخصوصا الماكثات بالبيت والأفراد محدودي الدخل و البطالين من الأشخاص المستهدفين من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تشكل هذه الفئات نسبة هامة من المجتمع الجزائري، والذين هم في حاجة ماسة إلى خدمات التمويل الأصغر، و بالتالي فإن هناك طلب كبير محتمل لخدمات التمويل الأصغر من طرف هذه الفئات يتوجب على الدولة وضع الأليات المناسبة و الكفيلة لتلبية هذا الطلب بما يتناسب احتياجات هذه الفئات؛

ث-إقامة فروع مستقلة و متخصصة في مجال التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية أو العمومية أو البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، بحيث تختص هذه الفروع بتقديم خدمات التمويل الأصغر، كما يمكن إنشاء فرع أو وحدة مختصة في الإشراف على نشاط التمويل الأصغر بالبنك المركزي مثلما هو موجود في العديد من الدول؛

ج-فتح المجال للمستثمرين الخواص من مؤسسات تمويلية و بنوك و منظمات غير حكومية لإنشاء سوق تمويل أصغر في الجزائر، و ذلك لتحقيق المنافسة التي تؤدي إلى جودة الخدمات المقدمة و تخفيض تكاليفها، و توسيع نطاق التمويل الأصغر للوصول إلى جميع المناطق الريفية و النائية، و بالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء؛

ح-تثمين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتغيير استراتيجيتها نحو مؤسسة مستقلة تحقق عوائد من نشاطها، فاعتماد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إيراداتها على إعتمادات الخزينة العمومية، من شأنه أن يؤثر على استمراريتها و استدامتها المالية، لذا كان لزاما على الوكالة التفكير في تحقيق عوائد من نشاطها تضمن لها تغطية تكاليفها و تحقيق إيراداتها، و ذلك بفرض رسوم خدماتها بالإضافة إلى منح الوكالة الاستقلالية في التسيير؛

خ-تأسيس مؤسسات تمويل أصغر قائمة على إيرادات الزكاة و المصادر الوقفية، كما هو معروف يوجد على مستوى كل ولاية صندوق زكاة يتولى جمع الأموال من الزكاة، حيث يمكن استغلال جزء من هذه الأموال في تقديم قروض حسنة للشباب البطال ذوي المؤهلات، وبهذا يمكن ترقية هذه الصناديق إلى مؤسسات تمويل أصغر تتولى تقديم خدمات تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

أدى تفشي وباء كورونا بشكل متسارع في الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى التأثير على كافة قطاعات النشاط نتيجة للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من أجل الحد من تداعيات هذه الجائحة، ومن بين القطاعات التي كانت لها نصيب من التأثير قطاع التمويل الأصغر ممثلا في التأثير على نشاط الوكالات(مثلا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)حيث تبنت إستراتيجية جديدة في منح القروض تهدف إلى ضمان الاستمرارية وتقديم الخدمات للجمهور عن

طريق التسجيل الإلكتروني كما يتيح لهم هذا الحساب كافة المعلومات المتعلقة بالقرض و صيغ التمويل الممكنة واختيار قطاعات النشاط، كما يتيح تسجيل إمكانية متابعة مدى تقدم دراسة ملف التمويل.

كما قامت الوكالات بدعوة كافة الشباب الراغبين في الاستثمار في مجال مكافحة انتشار جائحة كورونا للتسجيل الإلكتروني و تقديم طلبات للاستفادة من قروض مصغرة تمكنهم من فتح ورشات خاصة بإنتاج مواد التطهير والتعقيم، وسيتم دراسة هذه الطلبات عن بعد والرد عليها في وقت قياسي.[1]

ثانيا : التحديات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر

تواجه إستراتيجية التمويل الأصغر في الجزائر تحديات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، و منها ما يتعلق بالمؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر و منها ما يتعلق بالفئة المستهدفة نذكرها كالآتي:[2]

أ-الصعوبات و التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- عدم توفر الجزائر على نظام مالي خاص بمنح التمويل الأصغر، أي عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في هذا النوع من التمويل؛

- بالإضافة إلى ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها؛

- تعقيد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بكثرة التعديلات؛

- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء؛

- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات وتنشر الإحصائيات الخاصة بهذا النوع من التمويل؛

- غياب إطار رقابي موحد لتطوير هذا التمويل، نتيجة تشتت الجهات المقدمة له و عدم وجود جهة تسيره؛

ب-الصعوبات التي تتعلق بالمؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر: تواجه الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر العديد من التحديات نورد أهمها فيما يلي:

- صعوبة وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى الاستدامة المالية و تحقيق الربحية دون الاعتمادعلى دعم الدولة؛

- صعوبة إندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي؛

- عدم وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛

---

[1]-المرجع نفسه، ص 295، 296.

[2]-براهيم بلقلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 344، 345.

- ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم الخدمات المالية من طرف مؤسسات التمويل الأصغر؛

ت-الصعوبات المتعلقة بالفئة المستهدفة:تتمثل أساسا فيما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية والخبرة التسييرية لدى المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر؛

- ميل المستفيدين للاستثمار في النشاط التجاري و الخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج و المولد لمناصب شغل؛

- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف و القروض في أجالها المحددة، مما يشكل عائق في الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر و تحقيقها للربحية؛

- تزايد الطلب على التمويل الأصغر يجعل من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

المبحث الثالث: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر حيث يعتبر كإستراتيجية وطنية متبعة لدعم بعض شرائح المجتمع كما يتشارك في تقديم التمويل المصغر بالجزائر عدة وكالات التي تسمح لها القوانين الجزائرية، و تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويلات المقدمة للمشاريع، حيث لهذه الوكالات دور كبير تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

تعتبر الوكالة بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة الاجتماعية حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم.

أولا : التعريف بالوكالة

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADEأو الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJسابقا حيث، أنشئت وكالة دعم الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8سبتمبر 1996وقد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35)و الحامل لأفكار

مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات يضمن الجهاز المرافقة.يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار.[1]

ثانيا : دور الوكالة في تحقيق التنمية المستدامة

يقوم الجهاز بتوجيه التمويل نحو الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف بما يساهم في الحد من البطالة وتقليل الفقر والمشاركة في التنمية المحلية وتقليل فاتورة الاستيراد.الحد من التفاوتات الاجتماعية .تنويع أنشطة المروجين بما يتماشى مع الأولويات المعتمدة في البرنامج الحكومي لتنمية القطاعات (الصناعة، الزراعة، البيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، إلخ.تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة عالية ذات قيمة مضافة عالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) من خلال إعطاء الأولوية لشباب خريجي التدريب المهني والجامعات. تنظيم الأنشطة حسب الاحتياجات الاقتصادية المحلية والدولة.تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال دعم خاص.دعم مروجي ما بعد الإنشاء (النظام العام، توقيع اتفاقيات الشراكة، إلخ).

-وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 96-234المؤرخ في 02/07/1996 و المتعلق بدعم تشغيل الشباب،أدرج نص هذا المشروع في إطار تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بتاريخ 23 أغسطس 2020و المتعلقة بإعادة تنشيط جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بترقية المقاولاتية.[2]

يستفيد طالبي التمويل في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب من المزايا التالية[3]:

1. تخفيض حصة المساهمة الشخصية في تمويل الاستثمار إلى 1٪ من مبلغ الاستثمار عندما لا يتجاوز 5 مليون دينار، و 2٪ من مبلغ الاستثمار عندما لا يتجاوز 10 مليون الدينار.
2. توسيع الحد الأقصى لمستوى أسعار الفائدة على القروض البنكية 80٪ في الشمال و 95٪ في الهضاب العليا والجنوب (إلى الأنشطة الخاصة بالبناء، الأشغال العمومية و الصناعة التحويلية).
3. تمديد فترة السماح إلى سنة واحدة بالنسبة للفوائد المؤجلة و ثلاث سنوات بالنسبة لأصل القرض الرئيسي (أي لمدة 8 سنوات بالنسبة للبنك و 5 سنوات.
4. منح قرض إضافي، إذا لزم الأمر، بدون فائدة بمبلغ 500.000 دج موجه لاستئجار المباني المستخدمة للنشاط، أو لاقتناء (ورشة سيارات مجهزة ميكانيك على سبيل المثال، السباكين والكهربائيين ...) عندما يتعلق الأمر بمهنية خريجي التكوين المهني.
5. منح قرض إضافي، إذا لزم الأمر، بدون فائدة بمبلغ 1.000.000دج موجه لاستئجار محل جماعي للأطباء والمحامين و المهندسين المعماريين مع حد أدنى من اثنين (02) من خريجي الجامعات.

---

[1]-خديجة الغازي وكريمة حاجي ،**التمويل الأصغر آلية لدعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر** ،حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ،جامعة طاهري محمد بشار ،الجزائر ، المجلد 07،العدد03،2020،ص463.

[2]-موقع وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz تاريخ الاطلاع 26-08-2021.

[3]- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: www.ansej.com تاريخ الإطلاع: 26-08-2021.

6. دخل مدة ثلاث سنوات، تتطور خلالها المؤسسة الصغيرة تدريجيا في اطار تسديد الضرائب إلى غاية نهاية فترة الإعفاء.تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للشركات المنشئة في إطار برنامج وكالة دعم تشغيل الشباب في الجزائر.
7. المساهمة في القضاء على البطالة ،وكذا بعث روح المبادرة والاستثمار لدى صغار المستثمرين و مساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

تنشط نسبة حوالي 30% من المؤسسات المستحدثة بالوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية، في مجال الخدمات حسب الدراسة التي أنجزت فإن 28% من أصل 386.280مشروع من تمويل هذا الجهاز منذ إطلاقه والى غاية 31مارس2020 يمثل مؤسسات خدمات.

يأتي قطاعا الفلاحة و نقل البضائع في المركز الثاني من حيث المجالات الأكثر طلبا من طرف الراغبين في إنشاء مؤسسات عن طريق هذا الجهاز بنسبة 15% لكل منها متبوعين بالحرفيين الذين يمثلون 11% من المقاولاتيين.

و يأتي قطاع البناء و الأشغال العمومية في المرتبة (4) ب9% متبوعا بقطاع الصناعة ب 7 % فيما استحوذ قطاع نقل المسافرين على 5%من مشاريع الوكالة.

كما جلبت ثلاثة مجالات وهي الصيانة و النقل بالتبريد و النشاطات الحرة اهتمام 3 %من المستثمرين، و الصيد البحري ب0.3% و الري ب 0.1% .[1]

الشكل (5-3):توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

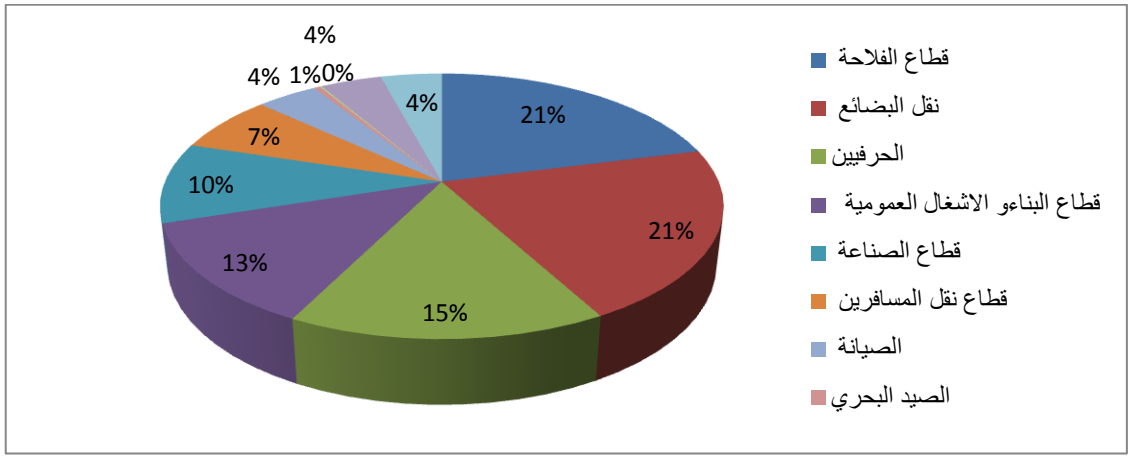

المصدر : من إعداد الطلبتين بالاعتماد على إحصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية www.aps.dz.

وقد ركزت الدراسة على التوزيع الجغرافي للمشاريع التي كانت تشرف عليها الوكالة من قبل و التي أظهرت 68% من المشاريع التي استفادت من تمويل هذه الوكالة توجد شمال الوطن أي ب 261.826 مؤسسة، ويبلغ عدد المقاولين

[1]- موقع وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz تاريخ الإطلاع: 26-08-2021.

بالهضاب العليا 86.618 أي ما يعادل 22% من المؤسسات المستحدثة بفضل هذا الجهاز في حين وكالات جنوب الوطن قامت ب تمويل37.836مشروع ما يعادل 10% من إجمالي البرنامج الذي أنجزته الوكالة.

الشكل رقم(رقم6-3): منح القروض حسب التوزيع الجغرافي

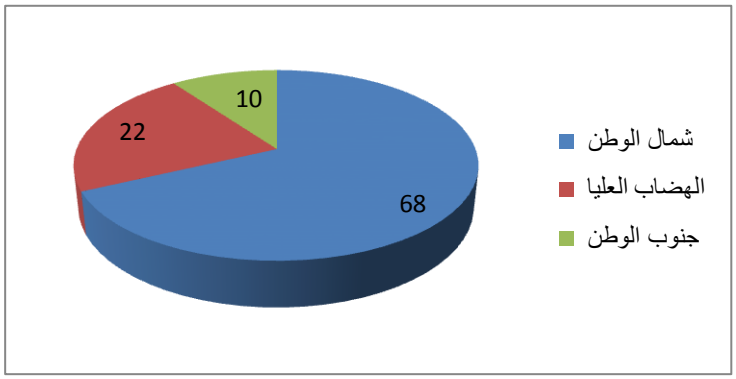

المصدر : من إعداد الطلبتين بالاعتماد على إحصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية .www.aps.dz

إن 96% من المقاولين اختاروا تمويلا ثلاثيا (الإسهام الشخصي و البنوك و الوكالة) مما أفضى إلى إنشاء 371.528 مؤسسة، وبخصوص نسبة 4% المتبقية فإن الأمر يتعلق بتمويل مشترك أي تمويل ثنائي (إسهام شخصي ،وكالة) الذي استفاد منه 14.752مشروع.

الشكل(رقم 7-3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

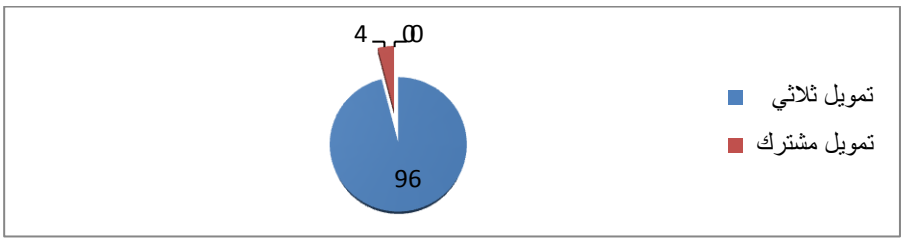

المصدر : من إعداد الطلبتين بالاعتماد على إحصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية .www.aps.dz

وفيما يتعلق بالحد الأدنى لاستثمار مؤسسات الوكالة، أن 26 % وهي أعلى نسبة من المؤسسات استفادت من تمويل تراوح بين 1الى 2مليون دج في حين أن 24 % من المقاولين طلبوا مساعدة تتراوح مابين2إلى 3مليون دج كتمويل من الوكالة فيما استفادت 0.1% من المشاريع من استثمار بقيمة 10مليون دج و4% استفادت من غلاف مالي تراوح ما بين 9إلى 10 مليون دج و 2% من الطلبات استفادت من 8إلى 9 مليون دج.

و بخصوص المؤسسات التي تواجه صعوبات تم إيداع 77.520 ملف على مستوى صندوق التأمين من مخاطر القروض للتسديد للبنوك بقيمة إجمالية بلغت 116،5 مليار دج، و قام الصندوق بتسوية 22.576ملف من خلال تسديد حوالي 27،65مليار دج في حين أن 49713ملف يوجد قيد الدراسة و يمثلون حوال 82،5 مليار دج.

الشكل(8-3): توزيع القروض الممنوحة حسب حجم التمويل

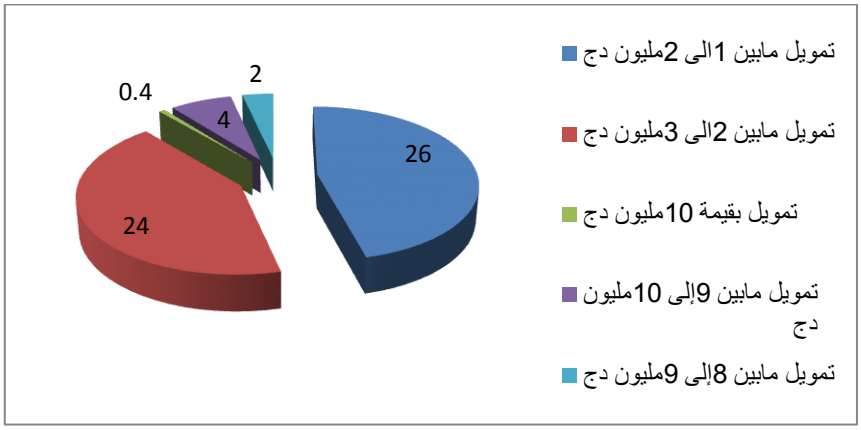

المصدر : من إعداد الطلبتين بالاعتماد على إحصائيات مستخرجة من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية .www.aps.dz

كما أنه قد تم رفض 3.017ملف من طرف هذا الصندوق بقيمة تبلغ 3.8مليار دج، من جهة أخرى سدد 2.214مقاول ديونهم بقيمة اجمالية تقدر ب 2.8 مليار دج.

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

يعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من سياسة التشغيل للدولة لمقاومة البطالة والإقصاء و التهميش الاجتماعي ويمس شريحة لا بأس بها من المجتمع.

أولا : التعريف بالوكالة

هي نظام عمل تمت إقامته سنة 1999 كأداة لمحاربة الفقر والبطالة، و تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة.

وهي تستهدف الأشخاص الأكثر من 18سنة الذين لديهم إدارة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية أو بدون دخل أو لديه دخل غير ثابت أو دخل غير منتظم، كذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت.

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-10المؤرخ في جانفي2004المعدل،وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49تنسيقية، موزعة على كافة أرجاء الوطن.

ثانيا : دور الوكالة في تحقيق التنمية المستدامة

و يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على:المساهمة الشخصية للمستفيد و سلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي. و يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر أحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة و الفقر، و بالتالي فهو موجه إلى:

-البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
-المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
-الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
-حاملي شهادات التكوين المهني.
-الحرفيين.
-المواطنين القاطنين بالقرى و البوادي.

و بصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم استفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة و ذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.[1]

أ- أنماط القروض التي تمنحها الوكالة

أ-1- صيغ التمويل : تتمثل في:[2]

- الصيغة الأولى : (قرض لشراء المواد الأولية)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 100.000دج وهذا على مستوى 48ولاية.تهدف إلى تمويل ألأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة و أدوات لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية، موجهة لإعادة بعث أو إنشاء نشاط لا تتعدى هذه السلفة 36شهرا.

*خصائص أهلية المقاول:

-بلوغ سن 18سنة فما فوق و القدرة على ممارسة النشاط ؛

-بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم ؛

-مكان الإقامة ثابت؛

-التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛

[1]- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.com تاريخ الإطلاع: 26-08-2021.
1-المرجع نفسه.

-الصيغة الثانية: (قرض لشراء المواد الأولية)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 250000دج وهذا على مستوى 10ولايات الجنوب (بشار، أدرار، تندوف، بسكرة، الواد، الاغواط، ورقلة، تمنراست،إليزي، غرداية).تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة و أدوات لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية.موجهة لإعادة بعث أو إنشاء نشاط، لا تتعدى هذه السلفة 36شهرا.

-الصيغة الثالثة:التمويل الثلاثي (وكالة–بنك–مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط.تكلفة المشروع تصل إلى 1.000.000دج،وقد تصل مدة سداده إلى (8)سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر ب(3) سنوات.

أ-2- التمويل: وهو كالتالي :

-قرض بنكي بنسبة 70%؛

-سلفة الوكالة بدون فوائد29%؛

-1%مساهمة شخصية.

الشكل(رقم 9- 3): مساهمة في التمويل الثلاثي

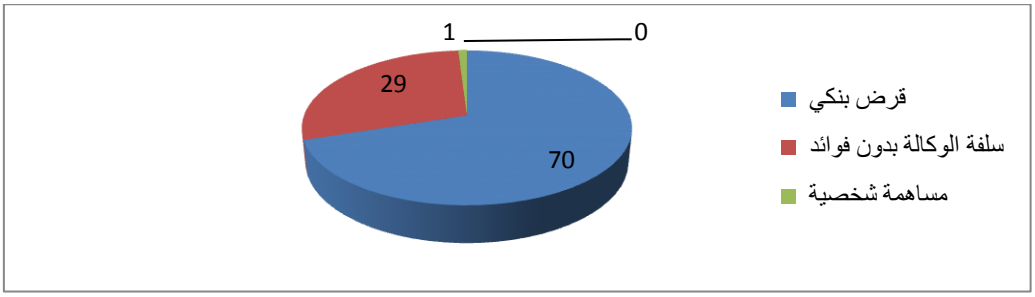

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : www.angem.dz.

الجدول(1-3): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	601032	% 63,63
رجال	343526	%36.37
مجموع	944558	100%

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz،تاريخ الاطلاع على الموقع 31.07.2021.

و الملاحظ أيضا أن فئة النساء تستحوذ على الحجم الأكبر من القروض المقدمة من طرف الوكالة بنسبة 63.63%مقابل 36.37%للرجال، و يعود السبب في ذلك إلى أن النساء أكثر اهتماما بشراء المواد الأولية التي تدخل في أنشطة عملهم كالخياطة و الصناعات التقليدية و صناعة الحلويات، في حين أن الطلبات التي يتقدم بها الرجال لإنشاء مشاريع استثمارية عادة ما تكون تكلفتها مرتفعة و تتجاوز سقف التمويل المسموح به من طرف الوكالة و لذلك في الغالب لا يتم تقديم التمويل لهم. وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل(رقم 10-3): توزيع الفروض حسب الجنس

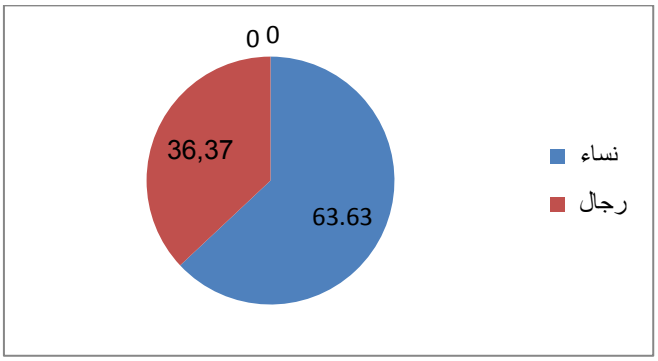

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz .

الجدول(رقم 2- 3): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
29-18	337190	%35,70
39-30	295272	%31,26
49-40	174771	%18,5
59-50	98671	%10,45
فما فوق60سنة	38654	%4,09
المجموع	944558	%100

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz،تاريخ الاطلاع 31.07.2021.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة الشباب هي المستفيد الأكبر من حصة القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة 35.70%وهم روح المقاولاتية لكن لو نظرنا لعدد القروض الممنوحة لهم منذ إنشاء الوكالة 337190 نجده قليل جدا حتى نصل إلى الهدف المنشود من هذه القروض.

الشكل(11- 3): توزيع القروض حسب الفئة العمرية

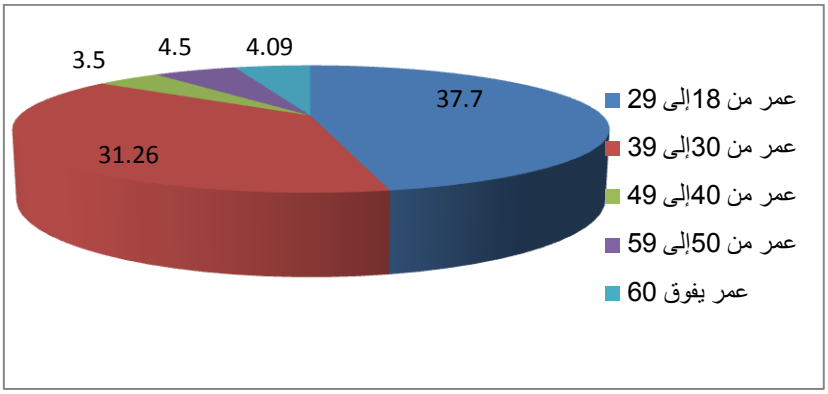

المصدر: من أعداد الطلبتين بالاعتماد موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz.

الجدول(3-3): حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	الجنس / العدد		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	607	1064	1671
المحبوسين المفرج عنهم	65	1843	1910
ضحايا المأساة الوطنية	174	228	402
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	61	2	63
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	1	769	770
المجموع	919	3992	4911

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.com،تاريخ الاطلاع على الموقع 31.07.2021.

لم تهمل الوكالة في إطار منح القروض فئة المعاقين و عدد القروض الممنوحة لهم 1671 و المحبوسين المفرج عنهم 1910 و هذا ما يوضحه الجدول أعلاه مع أن عدد القروض الممنوحة قليلة جدا، لكن إدماج مثل هذه الفئات في المجتمع حتى يصبحوا عنصر فعال و ناشطين اقتصاديا.

الشكل(رقم 12- 3): توزيع القروض حسب الجنس

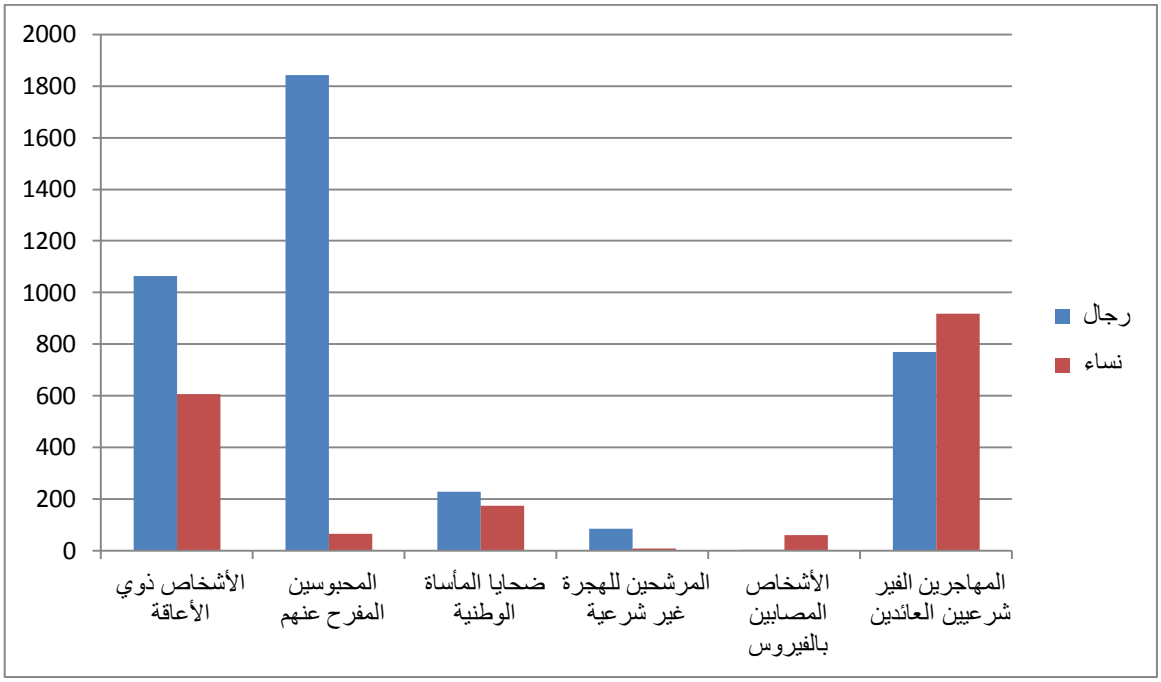

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz.

الجدول(رقم 4-3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية	852984	%90.31
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	91574	%9.69
مجموع	944558	%100

المصدر :من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع 31.07.2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة القروض الممنوحة بلغت 852984 قرض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية مارس 2021 و هذا يعتبر نسبة قليلة جدا مع أنها وفرت 1383308 منصب شغل لكن تبقى هذه مناصب شحيحة أمام هذه القروض و هو ما يعكس أن البنوك في الجزائر تسعى نحو تفعيل إستراتيجية التمويل المتناهي الصغر، لكن هناك غياب لمؤسسات متخصصة في التمويل المتناهي الصغر هدفها القضاء على الفقر و الوصول على الفئات المحرومة من التمويل و مرافقتها.

الجدول(5-3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الفلاحة	127719	%13,52
الصناعة الصغيرة	375499	%39,75
البناء والأشغال العمومية	82558	%8,7
الخدمات	186840	%19,78
الصناعة التقليدية	166061	%17,58
تجارة	4942	%0,52
الصيد البحري	939	%0,10
المجموع	944558	%100

المصدر : من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz،تاريخ الاطلاع 31.07.2021.

إن عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة أعلى نسبة مقدمة في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 39.75% و بعدها الخدمات بنسبة 19.78%، إن الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة و خاصة تخصيص أعلى نسبة للقروض الممنوحة تتبع أهميتها في الاقتصاد الوطني كوسيلة فعالة لزيادة الإنتاج و تخصيص التكاليف و أن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية و مما لا شك فيه أن الشركات الكبيرة و العمالقة لها دور كبير في التطور و النهوض الاقتصادي، لكن لا يمكن تجاهل دور الصناعات الصغيرة و مدى مساهمتها بصرف النظر عن درجة تقدمها و خاصة الدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل و مساهمتها أيضا بالناتج القومي الإجمالي.

الجدول(6- 3): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	145602	%15,42
متعلم	14036	%1,49
ابتدائي	140503	%14,87
متوسط	471460	%49,91
ثانوي	134713	%14,26
جامعي	38244	%4,05
المجموع	944558	%100

المصدر: من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz،تاريخ الاطلاع 31.07.2021.

إن القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم موجه بأعلى نسبة لمستوى المتوسط ب 49.91%و نجد الفئة الجامعية مهملة، مع أنهذه الفئة دورها مهم في إقامة المشروعات و خلق مشروعات جديدة لأنها تمتلك روح الإبداع و الابتكار من خلال المستوى التعليمي، لكن يبقى السؤال مطروح هل السبب عزوف هذه الفئة عن مثل هذه القروض و عدم إعطائها اهتمام أو الوكالة لا تشجع هذه الفئة.

إن تقديم القروض وحده لا يكفي في توفير مناصب الشغل و القضاء على الفقر بل يتطلب الاستدامة من خلال بقاء المشروعات و تطويرها و نحو تحقيق التنمية المستدامة لهذا فالقروض وحدها لا تكفي بل يجب توفير خدمات غير مالية مصاحبة لهذه القروض و هذا ما تقوم به الوكالة.

الشكل(13- 3): عدد المشاريع الممولة والخدمات غبر مالية الممنوحة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة

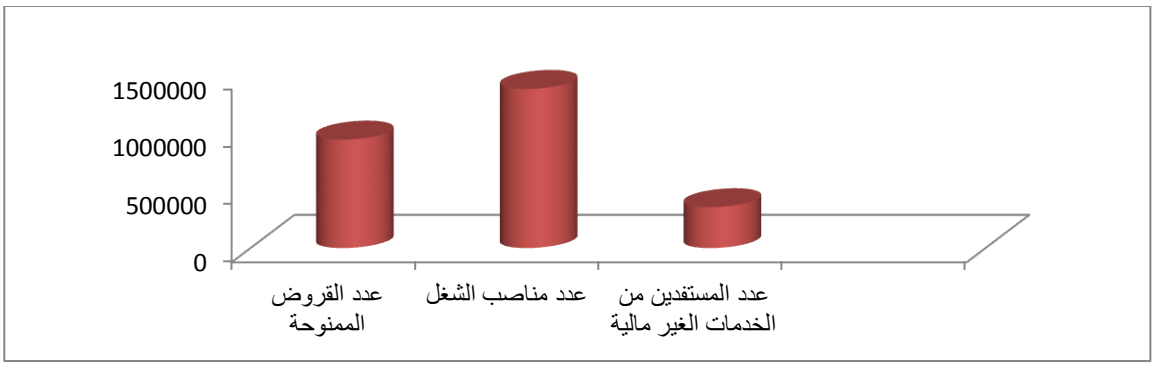

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : www.angem.dz.

الخدمات غير مالية :

فالوكالة توفر:

-الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛

-مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط ؛

-متابعة جواريه جدية، لإستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛

-دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية؛

-اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة و المخولة؛

-معارض بيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛

-وضع موقع في الإنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

المطلب الثالث :الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

إن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كونه هيئة حكومية جزائرية أنشئت لمساعدة الفئة التي فقدت عملها لتسهيل أعادة الإدماج ن فقد تطور الجهاز من كونه يقوم بتقديم الإعانات للجهاز الحكومي لدعم الاستثمار و التقليص من حجم البطالة

أولا :التعريف بالوكالة

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ رقم 94-01 المؤرخ في ماي 1994(تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي) ،والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

ثانيا: دور الوكالة في تحقيق التنمية المستدامة

-عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة من طرف السلطة العمومية.

أ-التأمين عن البطالة :

بتاريخ 26ماي 1994 وبموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم (34)، أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية مع مطلع سنة 1994بمثابة خطر من مخاطر الضمان الاجتماعي كالمرض وحوادث العمل، إلخ .....

لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لاإرادية منصب عمله فقط و إنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل ب :[1]

-المساعدة على البحث عن الشغل.

-التكوين بإعادة التأهيل.

يمكن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة و التهيؤ للإدماج في الحياة المهنية، منذ إحداث الجهاز استفاد ما يناهز 200.000 أجيرا من تعويض التأمين عن البطالة خلال فترة متوسطة مجددة ب23شهرا.

[1]- موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.cnac.dzتاريخ الإطلاع: 26-08-2021.

من جهة أخرى يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين و الخواص بحيازة آلية لمحاربة الصعوبات الاقتصادية، المالية و التقنية التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها و إضمحلال وظائفها المأجورة .

ب-تعويض البطالة :

ابتداء من سنة 1994 شرع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية من مهن الصندوق الأولى،دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 :

-189.830عاملا مسرحا من مجموع 201.505 مسجلا أي بنسبة 94%.

أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين على البطالة تمت في الفترة الممتدة بين سنتي 1996و1999، بعد ذلك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

ج-الإجراءات الاحتياطية :

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام CNACبتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفه و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مرتكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، بهذا تم تسجيل النتائج الآتية:

-11.583بطالا ثم تكوينهم من طرف المستشارين المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛

-2.311بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛

-12.780بطالاتابعوا تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50سنة:

إبتداءا من سنة 2011 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها مابين 30 و50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح 10ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

إن جهاز تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNACعبارة عن قرض طويل المدى موجه للتمويلإلى غاية 70%، إنشاء الشركات المصغرة أو توسيعها.

حيث أن معدل الفائدة0%والمساهمات الشخصية تتراوح بين1% إلى 2%من تكلفة المشروع.

أما مبلغ القرض قد يبلغ10.000.000دج، يتم تسديده إلى غاية8سنوات وقد يتم تأجيله لمدة3سنوات.

لقد تقرر تمديد السن المحدد للاستفادة من جهاز الصندوق الوطني للتامين على البطالة إلى 55 سنة عوض 50 سنة، حيث تم مؤخرا الموافقة على اقتراح تعديل النصوص القانونية المسيرة لهذا الجهاز.

-إن بفضل تمويل3474مؤسسة مصغرة في سنة2018يكون الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد ساهم في توفير 8598منصب شغل مباشر وإطلاق مشاريع بنسبة سداد قدرت ب62%،و سمحت هذه التسديدات بتمويل40 %من المشاريع المدرجة خلال السنة المنقضية علما ان تلك التابعة لقطاع الفلاحة قد انتقلت من3 %في سنة2011إلى 3.43% سنة2017ثم إلى 8.51 %سنة2018في حين أن النشاطات المرتبطة بالصناعات التقليدية قد عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 2.2%سنة2011إلى2.21 % سنة 2018.بالمقابل عرف عدد المشاريع المنشاة في مجال الخدمات(منها النقل) انخفاضا منتقلا من5.87 %سنة2011 الى 2.13 % سنة2017ثم إلى8.9 % سنة2018.

الشكل(14- 3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

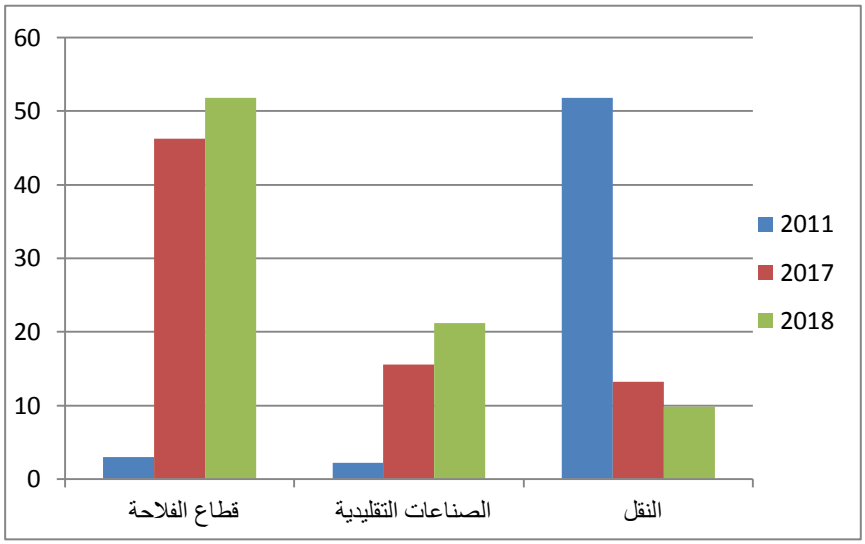

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على معطيات وكالة الأنباء الجزائرية : www.aps.dz.

أما فيما يخص مبالغ القروض الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد أكد ذات المسؤول أن 37.82% من المشاريع المنشأة منذ إطلاق الصندوق قد مولت في حدود اقل من 5 مليون دينار.

إن4.25 % من المشاريع قد خصصت لها قروض تتراوح بين 1 الى 2 مليون دينار و 99.24 %من2 إلى 3 مليون دينار في حين أن 3 % من مجموع المشايع فقط قد استفادت من قروض تزيد عن 9 مليون دينار جزائري.

الشكل(15-3): توزيع القروض الممنوحة حسب حجم التمويل

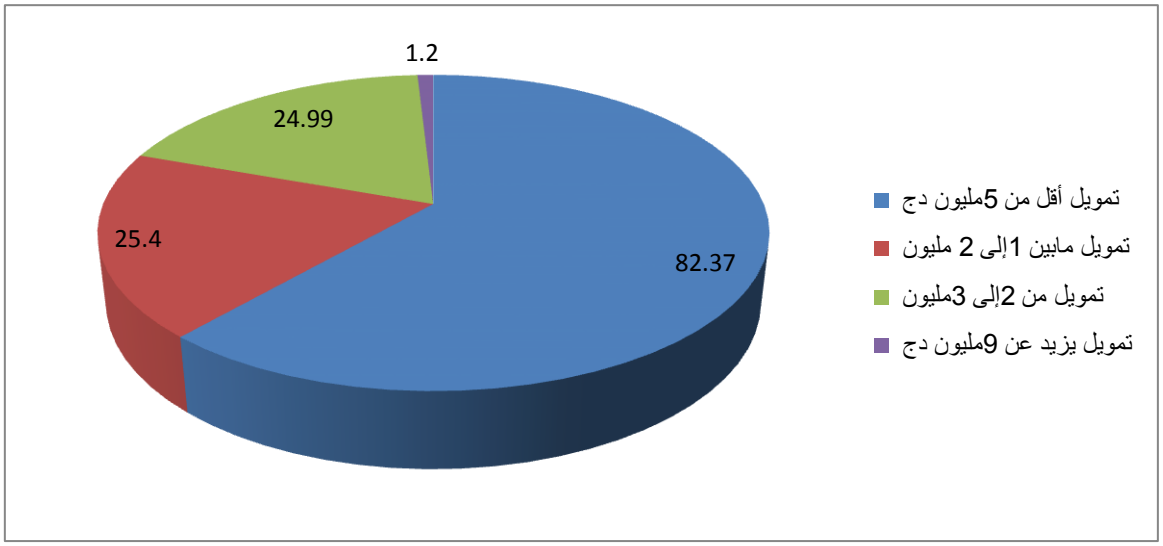

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على معطيات الوكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz.

لقد تم إنشاء ما لا يقل عن 1.207.539 منصب شغل مباشر بفضل تمويل 532.451 مؤسسة مصغرة منذ إطلاق آليات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أونساج) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (كناك)إلى غاية2018.[1]

[1]-موقع وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz، تاريخ الإطلاع: 26-08-2021.

الشكل(16-3): توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة cnacإلى غاية 31 ديسمبر 2016 حسب القطاعات

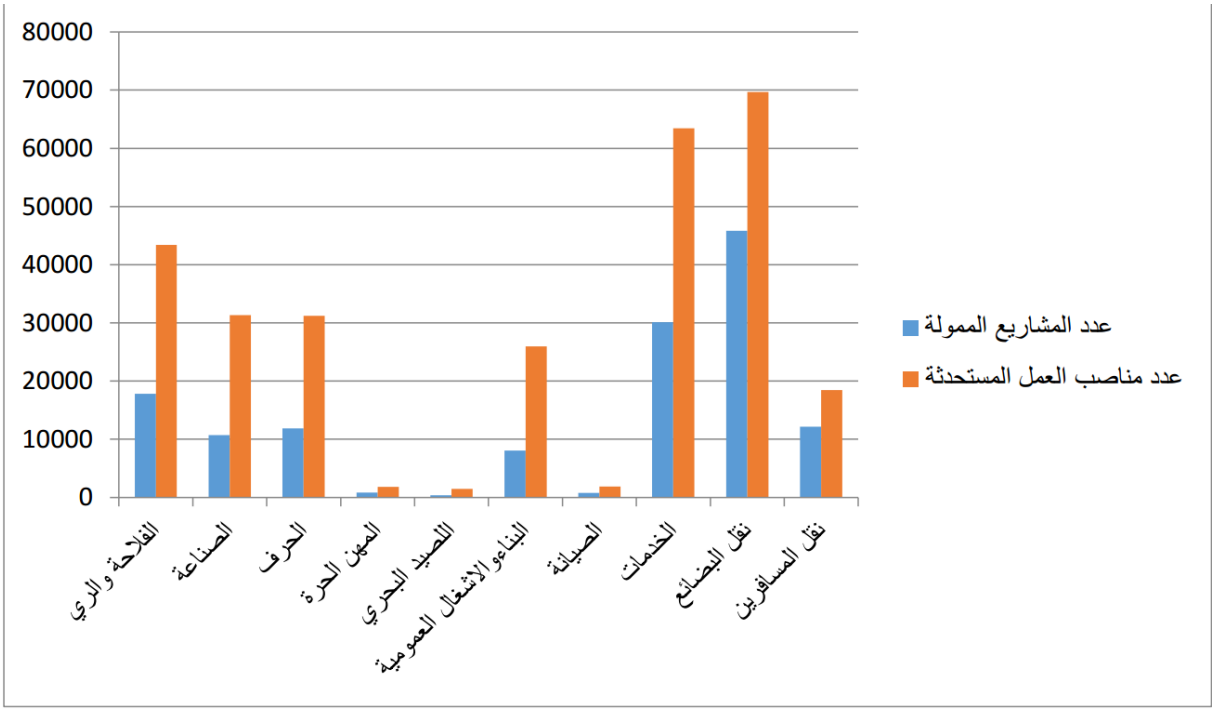

المصدر: سيف الدين زاوي،**دراسة قياسية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ودوره في استحداث مناصب شغل (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ولاية ام البواقي خلال الفترة 2011-2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستيرأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعةالعربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،2019/2018 .

من الشكل أعلاه نلاحظ استحواذ قطاع الخدمات و نقل البضائع بنسبة كبيرة من المشاريع الممولة و كذا عدد مناصب العمل المستحدثة يجدر الإشارة أن هذا القطاع كان من أبرز المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد مول هذا الصندوق 3325 مشروع ما أدى إلى استحداث 7800 منصب شغل بنسبة 35.70%من اجمالي عدد مناصب العمل المستحدثة سنة 2016 ثم تلاهى قطاع الحرف و الخدمات. في حين أن نقل البضائع و المسافرين اللذان كانا أهم قطاعين مستفيدين من الصندوق أصبحا هامشيين، فلم يمول الصندوق سوى 61 مشروع منهما و هذا ما أدى إلى استحداث 89 منصب شغل فقط في كل منهما.

يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب)تحت تصرف مستخِدم القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص المساعدات و الامتيازات الآتية:[1]

[1]-موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz، تاريخ الإطلاع: 26-08-2021.

- توفير معلومات حول كيفيات التكفّل بالأجراء المسرحّين بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية عند تسريح العمال أو توقيف نشاطاتهم؛
- تكوين ملّف التسريح لأسباب اقتصادية بموافاة المستخدم المعني بالمطبوعات اللازمة؛
- إمكانية إعداد سجّل استحقاقات مساهمة فتح الحقوق بدون فوائد عند التزام المستخدم بالتسديد في غضون خمسة عشر(15)شهرًا؛
- الإعفاء من مساهمة فتح الحقوق عندما تقل أو تعادل أقدميه الأجراء ثلاث(03)سنوات؛
- الحق في الاستفادة من امتيازات الضمان الاجتماعي.

1. **أثناء فترة التكفّل:**يستفيد المستّحق من التأمين عن البطالة من:
   - أداءات عينيّة في مجال التأمين عن المرض و الأمومة؛
   - تعويضات عائلية؛
   - إثبات فترة التكفّل بنظام التأمين عن البطالة بصفة فترة نشاط لدى نظام التقاعد؛
   - تعويض الوفاة لفائدة ذوي الحقوق عند الاقتضاء.
2. **بعد فترة التكفّل:**فور انقضاء فترة التكفّل و لمدّة سنة واحدة، يبقى المستحق من تعويض التأمين عن البطالة يستفيد من:
   - أداءات عينيّة في مجال التأمين عن المرض(باستثناء أداءات التأمين عن الأمومة)؛
   - تعويضات عائلية.

خلاصة:

لقد أخذت أغلب الدراسات الاقتصادية المعاصرة اتجاها تنمويا تهدف من خلاله للوصول إلى الإنتعاش والتطور الاقتصادي، وهذا من خلال تشجيع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدة في تشجيعهم على طريقة منح القروض سواء لإنشاء المؤسسات أو دعمها، وفي هذا الإطار يعتبر التمويل المصغر إحدى الآليات لتمويل المؤسسات الصغيرة والتي لها دور معتبر في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال تحسين مستوى المعيشة للأفراد المحدودة الدخل.

يمكن للتمويل المصغر أن يكون مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال توضيح أهميته كآلية فعالة لإطلاق عدة مشاريع في مختلف المجالات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة عامة:

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

إن التمويل المصغر هو الفكرة الوحيدة في الصناعة المصرفية الحديثة التي يمثل صفة مميزة للإقتصادات الفقيرة والناشئة التي تم تطويرها وتطبيقها في دول الجنوب كآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ثم انتقلت إلى دول عالم الشمال نظرا لما لها من أثر مباشر في دعم شرائح معينة من المجتمع للنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا. إذ تعتبر صناعة التمويل المصغر من أفضل الحلول التي تم ابتكارها كأحد الآليات الناجحة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث عرفت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك لإلمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما تحققه في مجال الفقر والبطالة والمرأة والتنمية الريفية والتعليم والصحة وغيرها من الأهداف التنموية.

بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة وإلى تخصيص واستحداث آليات تمويل لدعم وتحسين التنمية المستدامة. حيث اهتمت الجزائر على غرار باقي الدول بالتمويل المصغر نظرا لمساهمته في دعم نمو المشروعات المصغرة التي تساهم في احداث مناصب شغل، والرفع من كفاءة الاقتصاد، والتقليل من نفقات الدولة ودفع عجلة التنمية وباعتبارها الركيزة الرئيسية في الإنتاج، لذلك كان من الضروري إيجاد الحلول لمشكلة التمويل، وبتعدد هذه المؤسسات في الجزائر وبتنوع أساليبها فإن جل الفئات ستستفيد من التمويل المصغر، ولكن بقيت المشكلة هي في استمرارية هذه المشروعات وعدم القدرة على سداد القرض، بالإضافة إلى نقص الكفاءات في إدارة مثل هذه المشروعات.

لكنه من خلال ما تبينه الدراسة بأن الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لازالت بدورها تعاني عدة مشاكل ومعوقات.

1-اختبار الفرضيات:

-لتحقيق التنمية المستدامة لابد من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل والشامل للجميع ، وتوفير المزيد من الفرص للجميع، والحد من عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والإدماج، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، لضمان رفاه الأفراد والمجتمعات حاضرا ومستقبلا وكذلك الحفاظ على البيئة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-يعتبر التمويل المصغر من بين الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة ويمنح لمختلف الشرائح، الجزء الأول من الفرضية صحيح لأن التمويل المصغر هو أهم مورد مالي للفقراء ومحدودي الدخل لأنه يتوافق وقدراتهمولا يتطلب ضمانات

وقيودكالتي تفرضها البنوك أو السوق المالي، أما الجزء الثاني من الفرضية خطأ لأن التمويل المصغر يمنح للشرائح المحتاجة.

-يمثل التمويل المصغر أحد الأساليب المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، حيث بإمكانه مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم ومحاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات معيشتهم وبالتالي الإسراع في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

-تسعى الجزائر إلى إتاحة خدمات التمويل المصغر(للفقراء والشباب العاطلين عن العمل وأصحاب المشاريع والأفكار الصغيرة)المتنوعة والمناسبة لهم مثل غيرهم، والقادرة على حمايتهم وتحسين ظروف حياتهم وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أولى أهدافها تتمثل في القضاء على الفقر والجوع وتوفير حياة كريمة ومناسبة، وذلك عن طريق استحداث وإنشاء عدة هيئات ومؤسسات مالية لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لدعمو تنمية المقاولاتيةANADE، وعدة هياكل أخرى. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2-نتائج البحث:

يمكن إجمالا تلخيص النتائج المتحصل عليها من خلال البحث في النقاط التالية:

-لتحقيق التنمية المستدامة يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي عن طريق فرض عدالة في توزيع المداخيل وتحسين مستوى المعيشة، والجانب الاجتماعي من خلال تحسين مستوى التعليم والاهتمام بالجانب الصحي، كما لاننسى ضرورة على البيئة وما توفره من موارد طبيعية لعملية التنمية وكذلك ضرورة الاهتمام بالجانب التكنولوجي باعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته بالإضافة إلى تقييم مدى مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات؛

-يعد البعد البيئي من أهم أبعاد التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة؛

-يمثل التمويل المصغر نموذجا حقيقيا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التنمية المستدامة لأنه يعبر عن الفهم الصحيح لمفهوم التنمية ويشمل جميع جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية؛

-نجاح التمويل المصغر واستمراره يتطلب دعمه أكثر وتطويره إلى جانب إدراجه ضمن النظام المالي الرسمي؛

-أن التمويل المصغر في الجزائر يعد من أهم الصيغ الحديثة التي تساعد على إنشاء المؤسسات المصغرة التي تقلل من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني؛

-تعتبر الوكالات التي قامت في الجزائر من أهم مداخل تنشيط الاقتصاد ومن أهم مؤسسات التمويل المصغر التي تقدم خدمات رئيسية كتقديم القروض والدعم الفني وتقديم خدمات أخرى؛

-تسعى الجزائر إلى نشر برامج التمويل المصغر، وذلك بغرض تهيئة الموارد المالية والمصرفية بما يدفع عجلة التنمية ويقلل من نسبة الفقر ويعزز دور القطاع الخاص.

3-التوصيات والاقتراحات:

-يجب على مؤسسات التمويل المصغر أن تعمل على تقديم الدعم الفني للمشروع خصوصا في مجال التدريب وتنمية المهارات وإسناد النصائح الضرورية لأنها تعتبر شريك حقيقي للفقراء؛

-حماية منتجات المشروعات الصغيرة المتولدة عن التمويل المصغر، بما يضمن لها عدم المنافسة من مؤسسات أكبر ما يعمل على تشجيعها والعمل على استدامتها؛

-السعي من أجل إبقاء هذه الإستراتيجية التمويلية المبتكرة"التمويلالمصغر"حلا دائما لتقليل أعداد الفقراء ودعم التنمية المستدامة؛

-العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المشروعات المصغرة وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها، وذلك مراعاة لظروف هذه المشروعات والمستفيدين منها، لاسيما وأنها تساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية؛

-على الجزائر إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل المصغر، عن طريق وضع التشريعات التي تنظمها وتحدد الآليات التي تعمل بها ومعايير الحوكمة الرشيدة؛

-على الجزائر تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد؛

-تبني الدولة الجزائرية لاختراعات وإبداعات الصناعات الصغيرة ودعمها وتشجيع البحث العلمي والكليات التقنية ومدارس التدريب المهني، والترويج لإقامة المشاريع في مختلف القطاعات بما يتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1-إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة-دراسة تحليلية تطبيقية-**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر،2017.

2- براق محمد، بن زواي محمد الشريف، **رأس المال المخاطر –تجارب ونماذج -**، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.

3-حامد أحمد الريفي، **التنمية المستدامة العربية-رؤية للتكامل الإقليمي-إدارة التغيير والتجديد-الآفاق-النتائج-**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2018.

4-حامد الريفي ،**اقتصاديات البيئة –مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية –التنمية المستدامة** ، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية- مصر، 2015.

5-خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2007.

6-رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

7- روبرت بك آريستين، **الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر-المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه-** ، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء-مجموعة البنك الدولي-، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2003.

8- سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، 1988.

9-صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية-مصر ،2010.

10- عبد الحميد عبد المطلب، **بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

11-عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

12-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

13- عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2013.

14-عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2009.

15-عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2014.

16-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

17-عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

18- ماركو إليا، **أساسيات التمويل متناهي الصغر-نصوص وحالات تطبيقية-**، ترجمة فادي قطان، مشروع تمبوس"مبدأ التمويل المتناهي الصغر في الجامعة"، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006.

19- محمد عباس بدوى، يسرى محمد البلتاجى، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الأولى، مارس2012.

20-محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.

21- محمد فريد عبد الله وآخرون، **استراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2017.

22- ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية**، ترجمة محمود حامد ومحمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2009.

23- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، " **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2009.

24- هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

25- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، **الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

II. الرسائل الجامعية:

1- أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015-2016.

2- ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة، الجزائر،2000 -2015.

3- سلومه موسى يحي بشارة، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان-دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

4-شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

5- عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011.

6- فامطة الزهراء دعموش،**سياسة التخطيط البيئي في الجزائر** ،مذكرة مفدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون،فرع فرع تحولات الدولة،كليةالحقوق،جامعةمولودمعمري تيزي وزو،الجزائر،2011.

7- معتصم محمد إسماعيل، **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أونموذجا)**، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد (منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

8- ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2013-2014.

III. المجلات:

1- ابتسام خطاف، شريف غياط، **التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة سطيف 1-فرحات عباس، الجزائر، المجلد03، العدد03، 2020.

2- العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الطارف، الجزائر، المجلد06، العدد02، ديسمبر2019.

3- براهيم بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجا-**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جانفي.2021

4- خديجة الغازي وكريمة حاجي،**التمويل الأصغر آلية لدعم الوؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية في الجزائر**،حولياتجامعة بشار في العلوم الاقتصادية،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، المجلد 07،العدد2020،03.

5- رشيدة زاوية، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 20، العدد 01، 2019.

6- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر-الآليات والأهداف والتحديات-**، المجلة العربية للإدارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 01، يونيو 2009.

7- عبد القادر مطاي وآخرون، **التمويل الأصغر في الجزائر..الواقع والمأمول-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض ANGEM**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.

8- عثمان ولد الصافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا(كوفيد-19)-دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر2020.

9- فتيحة بوهرين، **دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر-دراسة تجارب رائدة-**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

10- فريدة كافي، لمين هماش،**إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة**، مجلة الحقيقة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر، العدد42، 2018.

11- مصطفى طوطي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد01، العدد01، 2019.

12- مصطفى طوطي، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، الجزائر، العدد السابع، جوان2017.

13- ناجية صالحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر-تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد السادس، 2015.

14- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، الجزائر، العدد الخامس، 2020.

15-يونس قرواط وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة-تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة-**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2019.

IV. ملتقيات:

1-رحمة بلهادف وآخرون، **كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير"حدود النمو"1972 إلى "قمة الأمم المتحدة ل SDGs" 2015 – دراسة تقييمية-**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة 02،2015.

2-صلاح حسن العوض، **إدارة التمويل الأصغر**، ورقة بحث حول"الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة"، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، مايو-يونيو 2008.

3-عبد الرحمن عبد القادر، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان "آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 03-04-05 ماي 2011.

4-عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى حول"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-2011/11/16.

6-عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجيةالحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

V. التقارير

1- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي، **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر-الإرشادات المتفق عليها-**، واشنطن، أكتوبر 2012

2- إليزابيث ليتلفيلد وآخرون، **هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟**، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات (CGAP)، العدد24، واشنطن، يناير 2003

3- بول ريبي، **التمويل الأصغر وتغير المناخ : التهديدات والفرص**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، مذكرة مناقشة مركزة رقم 53، مارس 2009.

4-تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة.**

VI. مواقع الأنترنيت:

1- اقتصاديات التجارة، **المؤشرات**الاقتصادية، من الموقع الإلكتروني:http://ar.trandingeconomics.com.

2-الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017**، من الموقع الالكتروني: http://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017..

3- أيوب مسيخ، **التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلاميةمقال متاح علىالموقع الإلكتروني:https://Kantakji.com.

4- طلحة الأنصاري، **مفهوم التمويل**، 22فبراير 2017، متاحة على الموقع:http://www.alriyadh.com/1572838..

5- مبادئ التمويل المتناهي في الصغر، متاحة على الموقع:www.idf-kwt.org/html/3.1.htm.

6- موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz.

7- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.anjem.dz.

8- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،متاحة على الموقع الإلكتروني: www.ansej.com.

9- ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، متاح على الموقع الإلكتروني:https://ebook.univeyes.com .

10- وكالة الأنباء الجزائرية، متاحة على الموقع الإلكتروني:www.aps.dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Daniel c. Hardy, Paul Holden, and Vassiliprokopenko, **Microfinance Institutions and Public Policy**, IMF workingpaper-Monetary and Exchange AffairsDepartment-,Authorized by Patricia Brenner,september 2002.

2-Governance of Microfinance Institutions(MFIs) in Cameroon ;What lessons can we learn ?, https://www.imf.org>external>pubs.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مدى مساهمة نموذج التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة وبنموذج التمويل المصغر، ومن ثم الوقوف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر وتجربتها في التمويل المصغر. توصلت دراستنا في الأخير أن تجربة الجزائر في التمويل المصغر قد أسهمت في دعم وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وإمتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ذوي الدخل الضعيف.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، التمويل المصغر، مؤسسات التمويل المصغر، الجزائر.

Abstract:

This research aims to determine the extent of the microfinance model's contribution to achieving sustainable development as one of the modern financial support mechanisms for the owners of small project, through our presentation of various concepts related to sustainable development and the microfinance model, and them to examine the reality of sustainable development in Algeria and its experience of the microfinance. Our study recently concluded that Algeria's experience in microfinance has contributed to supporting and achieving sustainable development through financing small projects and absorbing unemployment and improving the standard of living of low-income individuals.

Keywords:

Sustainabledevlopment, microfinance, microfinance institutions, Algeria.